

وطء المرأة في الموضع الممنوع منه شرعاً دراسة حديثية فقهية طبية

الشيخ طارق الطواري جامعة الكويت كلية الشريعة والدراسات الإسلامية قسم التفسير والحديث

نشر البحث في مجلة كلية الشريعة عدد شوال 1422

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي أكمل لنا الدين وأتم علينا النعمة ، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد خير نبي بعث إلى خير أمة ، وعلى آله وصحبه أولي الفضائل الجمة الذين أخذوا بالكتاب والحكمة ، والتزموا الشريعة بأكملها وأقاموا الملة ، وبعد :

فإنَّ مما يجب أن يعلم أن شريعة الله تعالى فيها تحقيق لمصالح العباد ، وهي كلها رحمة وحكمة وعدل ، ليس شيء فيها خارج عن ذلك ، بل كل تشريع فيها يحقق للمكلف النفع والمصلحة في دينه ودنياه 0 وهذه المصالح المترتبة على التشريع ، فيها : المصالح الضرورية والحاجيات والتحسينات ، وهي المعروفة عند الأصوليين بـ " مقاصد الشريعة " ، وهي خمسة :

1. حفظ الدين 0

2. وحفظ النفس 0

3. وحفظ العقل 0

4. وحفظ المال 0

5. وحفظ العرض 0

وهي : الأغراض التي لأجلها شرع الله الشرائع وأنزل الأحكام ورتب الثواب والعقاب 0

ومما شرع لحفظ النفس : الزواج ، وذلك لبقاء النوع وتكثيره ، وعدم الوقوع في الفواحش كالزنا واللواط ومقدماتها ، وقد جاء مقصد "حفظ العرض " مكملًا لذلك بوقايته من أسباب الفجور والريذيلة 0 ومن المسائل التي لها تعلقٌ بهذين المقصدين ، مسألة " إتيان المرأة في دبرها " ، فهي من جهة كونها مما يتفرع على عقد النكاح ، تدرج في المقصد الأول الذي

جاءت الشريعة بتحقيقه ، ومن جهة كونها انتهاك للعرض والشرف - على القول بتحريمه ، وهو الصواب - كما سيأتي بيانه - تدرج في المقصد الثاني الذي جاءت الشريعة بحمايته 0

ولما رأيت هذه المسألة قد كثر فيها الخلاف قديماً وحديثاً ، ولم أجد من أفرد بها بالبحث والتصنيف قمت بدراستها وتحقيق القول فيها 0
وقد سميت هذه الدراسة بـ (وطاء المرأة في الموضع المكروه - دراسة حديثية فقهية طيبة) 0
وأسميته بالموضع المكروه تأدباً في احترام ذات المرأة وإكرامها وهو مكروه طبعاً ، إذ تنفر عنه الطبائع السليمة 0
ومكروه شرعاً كراهية تحريم 0
فجاء هذا القيد ليخرج الوطاء في الموضع المألوف والمشروع ورغبت في استقراء ودراسة الأحاديث والآثار وأقوال الفقهاء والأطباء في هذه المسألة إبراء للذمة وخدمة للأمة خاصة بعد الانفتاح على العالم الخارجي ونقل كثير من الشذوذ حياً عبر الفضاء إلى أبناء المسلمين 0
مما تحتم بيانه والجواب عليه والتحذير منه 0

خطة البحث

وقد كانت دراستي على النحو التالي :
قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول :

٧ الفصل الأول : الدراسة الحديثية وفيه مبحثان :

فقد جمعت فيه - مستقرأً - الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة والمقطوعة التي جاءت في الباب ، مع النقد الحديثي لها ، مستأنساً بأقوال العلماء عليها 0

المبحث الأول : الأحاديث المرفوعة ودراستها 0

المبحث الثاني : الآثار الموقوفة والمقطوعة ودراستها 0

٧ الفصل الثاني : الدراسة الفقهية :

ذكرت فيه أدلة الفقهاء من المنقول والمعقول ، مبتدأ بأدلة المحرمين لها - وهم جمهور الفقهاء - ثم أدلة المبيحين ، مع حكاية أقوالهم في ذلك ومناقشتها 0

وقد أضفت إليها حكاية مذاهب غير أهل السنة من الشيعة الإمامية والزيدية والإباضية ، مع سياق أدلتهم في المسألة 0

ثم فرغت - بعد تنفيذ أدلة المبيحين لها - إلى بيان الراجح فيها 0

ثم شرعت في تحقيق ما نسب إلى ابن عمر t والإمامين مالك والشافعي رحمهما الله تعالى من إباحة ذلك 0

٧ الفصل الثالث : الدراسة الطبية :

ذكرت فيه الآثار المترتبة على هذا الفعل القبيح من الأضرار والأمراض التي نص عليها الطب ، سيما الطب الحديث منه 0

٧ وختمتها بخاتمة :

بينت فيها نتائج البحث التي توصلت إليها 0

" وابن الجعد - في مسنده - ما أسنده شعبة عن محمد بن المنكدر - (2/708) - حديث رقم (1739 ، 1740) 0
 " والبخاري - في شرح السنة - كتاب النكاح - باب العزل والائتيان في غير المائى - (9/105) - حديث رقم (2296) 0
 " والطبري - في تفسيره - (2/409) - حديث رقم (4343 ، 4349) 0
 " والبخاري - في تفسيره (معالم التنزيل) - (1/198) 0
 " والطحاوي - في شرح معاني الآثار - كتاب النكاح - باب وطء النساء في أدبارهن (3/40 - 41) 0
 " وفي مشكل الآثار - باب بيان مشكل ماروى في السبب الذي نزل فيه قوله تعالى [نساؤكم حرث لكم فأتوا 00] الآية - (15/416 - 420) - حديث رقم 6119 (1619 - 6126) 0 من طرق عن ابن المنكدر عن جابر به 0
 وقد رواه عن ابن المنكدر جماعة : " الزهري والسفيانان وشعبة ومالك وأيوب وأبو حازم وأبو عوانة " 0
 وفي لفظ الزهري عند مسلم : " إن شاء مجيبة وإن شاء غير مجيبة ، غير أن ذلك في صمام واحد " 0
 وقد أخرجه الطحاوي في " شرح المعاني " (3/41) وابن أبي حاتم في " تفسيره " من طريق ابن جريح أن ابن المنكدر حدثه عن جابر فذكره ، وفيه : فقال رسول الله r : " مقبلة مدبرة ماكان في الفرج " 0 وإسناده صحيح 0
 تنبيه : السند في كتاب " إتحاف النبلاء " هكذا : " ابن جرير أن محمد بن المنكدر " 0 والصواب ما ذكرنا " ابن جريح " 0

" الحديث الثاني : رواية أم سلمة 0
 عن أم سلمة ، قالت : " كانت الأنصار لا تجبي وكانت المهاجرون تجبي فتزوج رجل من المهاجرين امرأة من الأنصار فجباها فأبت الأنصارية فأت أم سلمة فذكرت ذلك لها ، فلما أن جاء النبي r استحييت الأنصارية وخرجت فذكرت ذلك أم سلمة للنبي r فقال : " ادعوها لي فدعيت له ، فقال لها : [نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم] سماما واحداً ، والسمام السبيل الواحد " 0

" أخرجه الإمام أحمد - في مسنده - مسند أم سلمة - (6/305) 0
 " والدارمي - في سننه - كتاب الوضوء - باب إتيان النساء في أدبارهن 0
 " والطبري - في تفسيره - (2/409) - حديث رقم (4348) 0
 " والطحاوي - في شرح معاني الآثار - كتاب النكاح - باب وطء النساء في أدبارهن - (3/42 - 43) 0
 " وفي مشكل الآثار - باب بيان مشكل ماروى في السبب الذي نزل فيه قوله تعالى [نساؤكم حرث لكم 00] الآية - (15/428) - حديث رقم (6129) - من طريق وهيب بن خالد 0

سهيل بن أبي صالح مدني 0
وله طريق ثالث :
أخرجه الإمام أحمد - في مسنده - مسند أبي هريرة - (2/429) 0 من
طريق يحيى بن سعيد عن عوف ، قال : ثنا خلاص ، عن أبي هريرة ،
والحسن عن النبي r به 0
والحاكم - في مستدركه - كتاب الإيمان - باب التشديد في إتيان الكاهن
وتصديقه - (1/8) 0
من طريق الحارث بن أبي أسامة ، ثنا روح بن عبادة ، ثنا عوف ، عن
خلاص ، وحسن عن أبي هريرة 0 فذكره وليس فيه " حائض " 0
والحديث بمجموع طرقه صحيح 0

الحديث الرابع : رواية ابن عباس 0
عن ابن عباس قال : " جاء عمر إلى رسول الله r فقال : يا رسول الله :
هلكت 0 قال : وما أهلكك ؟ قال : حولت رحلي الليلة 0 قال : فلم يردّ
عليه رسول الله r شيئاً 0 قال : فأنزلت على رسول الله r هذه الآية : [
نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم] (1) 0 أقبل وأدبر واتق
الدبر والحیضة 0

أخرجه الترمذي - في سننه - كتاب تفسير القرآن - باب ومن سورة
البقرة - (5/216) - حديث رقم (2980) 0
والنسائي - في السنن الكبرى - كتاب عشرة النساء - باب تأويل قول
الله جل ثناؤه [نساؤكم حرث لكم 1000] - (5/314) - حديث رقم (
8977) 0
والإمام أحمد في مسنده - مسند ابن عباس - (1/297) 0
والطبري - في تفسيره - (2/490 - 491) - حديث رقم (4350) 0
والطبراني - في الكبير - (12/9) - حديث رقم (12317) 0
وأبو يعلى - في مسنده - مسند عبدالله بن عباس - (5/121) - حديث
رقم (2736) 0
والواحدى - في أسباب النزول - (ص 53) 0
والبغوي - في تفسيره - (1/198) 0
والبيهقي - في سننه الكبرى - كتاب النكاح - باب إتيان النساء في
أدبارهن - (7/198) 0

عن طريق يعقوب القمي ، عن جعفر بن أبي المغيرة ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس به 0

وإسناده حسن ، يعقوب وشيخه صدوقان 0
قال أبو عيسى الترمذي : " هذا حديث حسن غريب " 0
صححه ابن حبان وابن حجر انظر " الفتح " (8/191) 0
(1) سورة البقرة : الآية رقم 223 0

“ الحديث الخامس : رواية عبدالله بن مسعود 0
عن عبدالله بن مسعود 0 قال : قال رسول الله r : " لا تأتوا النساء في أعجازهن ولا أدبارهن " (1) 0

(1) أخرجه ابن عدى - في الكامل - في ترجمة زيد بن رفيع - (3/1062) 0

من طريق محمد بن حمزة ، عن زيد بن رفيع ، عن أبي عبيدة به 0
وإسناده واه 0 قاله ابن حجر في " التلخيص " (3/181) 0
وقال ابن كثير : " محمد بن حمزة ، وهو الجزري وشيخه فيهما مقال " (التفسير 1/271) 0
وللحديث طريق أخرى عن ابن مسعود بلفظ آخر مرفوعاً ، لكنها معلولة بالمخالفة ، على أن سندها ضعيف - كما سيأتي في الآثار - 0

“ الحديث السادس : رواية خزيمة بن ثابت 0
عن خزيمة بن ثابت ، عن النبي r أن الله لا يستحي من الحق: لا تأتوا النساء في أدبارهن " 0

“ أخرجه النسائي - في الكبرى - كتاب عشرة النساء - باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر خزيمة بن ثابت في إتيان النساء في أعجازهن - (5/316) - حديث رقم (8982) 0
“ والإمام أحمد في مسنده - مسند خزيمة بن ثابت - (5/213) 0

لا تأتوا النساء في أدبارهن " 0

٢٢ أخرجه النسائي - في الكبرى - كتاب عشرة النساء - باب ذكر حديث
عمر بن الخطاب فيه - (5/321 - 322) 0 حديث رقم (9008) 0
٢٣ والبزار في مسنده (البحر الزخار) - باب ومما روي ابن الهاد عن عمر
بن الخطاب (1/474) t - حديث رقم (339) 0
٢٤ وقال البزار - وهذا الحديث لانعلمه يروى إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد 0
٢٥ وأخرجه النسائي - في السنن الكبرى - كتاب عشرة النساء - وباب ذكر
حديث عمر بن الخطاب فيه - (5/322) - حديث رقم (9009) 0
من طريق زمعة بن صالح ، عن عمرو بن دينار ، عن طاوس ، عن عبدالله
بن الهاد 0
٢٦ قال الدارقطني في العلل (2/166 - 167) 0 وسئل عن حديث
عبدالله بن شداد بن الهاد ، عن عمر ، عن النبي r : " لا تأتوا النساء في
أدبارهن " 0
٢٧ فقال : هو حديث يرويه زمعة بن صالح ، واختلف عنه 0 فرواه عثمان بن
اليمان ، عن زمعة ، عن ابن طاوس ، عن أبيه ، عن عبدالله بن شداد ،
عن عمر 0
٢٨ ورواه يزيد بن أبي حكيم العدني ، عن زمعة ، عن ابن طاووس ، عن
أبيه ، وعن عمرو عن طاووس ، عن عبدالله بن يزيد بن الهاد 0
٢٩ ورواه في نسب ابن الهاد ، والأول أصح 0
٣٠ ورواه وكيع عن زمعة ، عن ابن طاووس ، عن أبيه ، وعن عمرو بن دينار
، عن عبدالله بن فلان ، عن عمر 0
٣١ ولم يذكر طاووساً في حديث عمرو بن دينار 0
٣٢ وقول عثمان بن اليمان أصحها ، والله أعلم 0
٣٣ وقال الهيثمي (4/298 - 299) رواه أبو يعلى والطبراني في الكبير 0
٣٤ والبزار ورجال أبي يعلى رجال الصحيح خلا عثمان بن اليمان وهو ثقة 0

٣٥ الحديث التاسع : رواية عبدالله بن عمرو بن العاص 0
عن عبدالله بن عمرو بن العاص أن النبي r قال في الذي يأتي امرأته في
دبرها : " هي اللوطية الصغرى " 0 صحيح موقوفاً ، معل مرفوعاً 0

٣٦ أخرجه النسائي - في الكبرى - كتاب عشرة النساء - باب ذكر الاختلاف
على عبدالله بن علي بن السائب - (5/319) - حديث رقم (8996) 0
٣٧ من طريق عبدالله بن الهيثم بن عثمان نا يحي بن كثير أبو غسان ، نا
زائدة بن أبي الرقاد الصيرفي ، عن عامر الأحول ، عن عمرو بن شعيب ،
عن أبيه ، عن جده به 0
٣٨ وقال النسائي : زائدة لا أدري ما هو ، هو مجهول ، ووجدت في موضع
آخر ، عاصم الأحول 0
٣٩ وأخرجه النسائي - في الكبرى - كتاب عشرة النساء - باب ذكر حديث
عبدالله بن عمرو فيه - (5/320) - حديث رقم (8997) 0
٤٠ والإمام أحمد - في مسنده - مسند عبدالله بن عمر - (2/182 - 210)

٢٠ الحديث العاشر 0

عن أبي بن كعب قال : قيل لنا أشياء تكون في آخر هذه الأمة عند اقتراب الساعة ، فمنها : نكاح الرجل امرأته ، أو أمته في دبرها ، وذلك مما حرم الله ورسوله ، ويمقت الله عليه ورسوله ، ومنها : نكاح الرجل الرجل ، وذلك مما حرم الله ورسوله ، ويمقت الله عليه ورسوله ، ومنها نكاح المرأة المرأة ، وذلك مما حرم الله ورسوله ، ويمقت الله عليه ورسوله ، وليس لهؤلاء صلاة ما أقاموا على هذا ، حتى يتوبوا إلى الله توبة نصوحاً 0

قال : زر 0 فقلت لأبي : وما التوبة النصوح ؟

قال : سألت عن ذلك رسول الله r فقال :

" هو الندم على الذنب حين يفرط منك ، فتستغفر الله عز وجل بندامتك عند الحافز ، ثم لا تعود إليه أبداً " 0

٢١ أخرجه الحسن بن عرفة - في جزئه - (ص 64 - 65) - حديث رقم (42) 0

من طريق الوليد بن بكير أبو خباب ، عن عبدالله بن محمد العدوي ، عن أبي سنان البصري ، عن أبي قلابة ، عن زر بن حبيش ، عنه به 0
وعبدالله بن محمد العدوي متروك 0 رماه وكيع بالوضع 0 التقريب (1/448) 0

وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص (3/181) 0 " إسناده ضعيف جداً " 0

٢٢ الحديث الحادي عشر : رواية عقبة بن عامر 0

عن عقبة بن عامر ، قال : قال رسول الله r : " لعن الله الذين يأتون النساء في محاشهن " 0

٢٣ أخرجه ابن أبي حاتم في العلل (1/401) 0

وأخرجه الطبراني - في الأوسط - باب من اسمه أحمد - في أحمد بن محمد بن نافع -

(2/310 - 311) - حديث رقم (1952) 0

٢٤ والعقيلي - في الضعفاء - (3/84) 0

٢٥ وابن عدي - في الكامل - في ترجمة عبدالله بن لهيعة - (4/1466) 0

من طريق عبدالرحمن بن الفضل ، عن ابن وهب ، عن ابن لهيعة ، عن مشر بن هاعان ، عن عقبة به 0

قال الهيثمي (4/299) " رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه عبد الصمد بن الفضل 0

وثقه الذهبي وقال له حديث يستنكر وهو صالح الحال إن شاء الله " 0

وهذا الإسناد من منكرات عبدالصمد هذا 0

قال أبو حاتم في " علل ابنه " (1/410) : " هذا حديث منكر بهذا الإسناد

ما أعلم رواه عن ابن وهب غيره " 0

من طريق منصور بن مزاحم ، نا أبو سعيد المؤدب ، عن علي بن بزيمة ،
عن مجاهد به موقوفاً 0
والموقوف أصح 0

“ الحديث الرابع عشر : حديث ابن عباس 0
قال : قال رسول الله : " لا ينظر الله إلى رجل أتى رجلاً أو امرأة في
الدبر " 0

“ أخرجه الترمذي - في سننه - كتاب الرضاع - باب ما جاء في كراهة إتيان
النساء في أدبارهن - (3/469) حديث رقم (1165) 0
“ والنسائي - في الكبرى - كتاب عشرة النساء - باب ذكر حديث ابن
عباس فيه واختلاف ألفاظ الناقلين عليه - (5/320) - حديث رقم (9001) 0

“ وابن أبي شيبة - في مصنفه - كتاب النكاح - باب ما جاء في إتيان النساء
أدبارهن وما جاء فيه من الكراهة - (3/363) - حديث رقم (2) 0
“ وابن الجارود - في المنتقى - (ص 297) - حديث رقم (729) 0
“ وابن حبان - في صحيحه - (الإحسان) - كتاب النكاح - باب ذكر الزجر
عن إتيان المرء في غير موضع الحرث - (9/517 - 518) - حديث رقم (4203 و 4204) 0

“ وأبو يعلى - في مسنده - مسند عبدالله بن عباس - (4/266) - حديث
رقم (2378) 0

“ وابن حزم في - المحلى - (10/99 - 100) 0
من طريق أبي خالد الأحمر ، عن الضحاك بن عثمان ، عن محزمة بن
سليمان ، عن كريب ، عن ابن عباس به 0
قال الترمذي : " هذا حديث حسن غريب " 0
وخالف أبا خالد الأحمر وكيع بن الجراح 0
“ فرواه النسائي في - الكبرى - كتاب عشرة النساء - باب ذكر حديث ابن
عباس فيه ، واختلاف ألفاظ الناقلين عليه - (5/320 - 321) - حديث
رقم (9002) 0

من طريق وكيع ، عن الضحاك بن عثمان ، عن مخزمة بن سليمان ، عن
كريب ، عن ابن عباس قال : " لا ينظر الله يوم القيامة إلى رجل أتى
بهيمة ، أو امرأة في دبرها " 0
وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص (3/181) " الموقوف أصح من
المرفوع " 0

وأبو خالد الأحمر هو سليمان بن حبان قال فيه الحافظ في التقریب
صدوق يخطيء 0

ووكيع بن الجراح ثبت ثقة حجة لا يقوى أبو خالد على مخالفته 0
“ الحديث الخامس عشر :

عن عمران بن الحصين قال : قال رسول الله r : " محاش النساء حرام " 0

“ أخرجه الحارث في - مسنده - (بغية الحارث) - كتاب النكاح - باب

النهى عن إتيان المرأة في دبرها - (1/548) - حديث رقم (493) 0
من طريق الخليل بن زكريا ، ثنا عمرو بن عبيد ، ثنا الحسن بن أبي
الحسن عنه به 0
وفيه عمرو بن عبيد ، وهو المعتزلي المشهور ، كان داعية إلى بدعة ،
اتهمه جماعة ، مع أنه كان عابداً ، التقريب (2/74) 0
والخليل بن زكريا هو الشيباني متروك (التقريب 1/228) 0

” الحديث السادس عشر :

عن الحسن بن أبي الحسن عن سمرة بن جندب 0 قال : نهى رسول الله
r أن تؤتى النساء في أعجازهن 0 قال الحسن بن أبي الحسن : وهل
يفعل ذلك إلا كل أحمق فاجر ؟ 0

” أخرجه الحارث في - مسنده - (بغية الباحث) - كتاب النكاح - باب
النهى عن إتيان المرأة في دبرها - (1/548) - حديث رقم (494) 0
من طريق الخليل بن زكريا ، ثنا عمرو بن عبيد ، عن الحسن بن أبي
الحسن عنه به 0
والكلام على إسناده كسابقه 0
المبحث الثاني
الأثار ودراساتها
” الأثر الأول :

عن أبي الدرداء أنه سئل عن ذلك فقال : " وهل يفعل ذلك إلا كافر ؟ " 0

” أخرجه عبدالرزاق في - مصنفه - باب إتيان المرأة في دبرها - (11/443) 0

” أخرجه الإمام أحمد في - مسنده - مسند عبدالله بن عمرو - (2/210) 0

” وابن أبي شيبة غي - مصنفه - (3/363) - كتاب النكاح - باب ما جاء في
إتيان النساء في أدبارهن - حديث رقم (5) 0

” والطبري - في تفسيره - (2/407) - حديث رقم (4335) 0
” والبيهقي - في الكبرى - كتاب النكاح - باب إتيان النساء في أدبارهن (7/199) 0

” من طريق قتادة ، حدثني عقبة بن وساج عنه 0
وإسناده صحيح 0

” وأخرجه عبدالرزاق - في مصنفه - باب إتيان المرأة في دبرها - (11/443) حديث رقم (20957) 0

” والبيهقي - في شعب الإيمان - باب في تحريم الفروج وما يجب
التعفف عنها - (4/355) حديث رقم (5379) 0
من طريق معمر ، عن قتادة ، عن أبي الدرداء بمثله 0

” الأثر الثاني :

عن ابن عباس أنه سئل عن الذي يأتي امرأته في دبرها ، فقال : هذا

يسائلني عن الكفر 0

٢٢ أخرجه عبدالرزاق - في مصنفه - باب إتيان المرأة في دبرها - (4/442) - حديث رقم (20953) 0
٢٢ والنسائي في - الكبرى - كتاب عشرة النساء - باب ذكر حديث ابن عباس فيه واختلاف ألفاظ الناقلين عليه (5/321) - حديث رقم (9004) 0
٢٢ والبيهقي في - شعب الإيمان - باب في تحريم الفروج وما يجب من التعفف عنها - (4/355) - حديث رقم (5378) 0
من طريق معمر ، عن ابن طاوس ، عن أبيه قال : سئل ابن عباس 0 وعزاه ابن كثير في تفسيره (1/270) إلى عبد بن حميد ، وصحح إسناده وقال الحافظ في التلخيص (3/181) : " إسناده قوي " 0

٢٢ الأثر الثالث :

عن ابن مسعود قال : " محاش النساء عليكم حرام " 0

٢٢ أخرجه ابن أبي شيبة - في المصنف - كتاب النكاح - باب ما جاء في إتيان النساء في أدبارهن - (3/363) - حديث رقم (6) 0 والدارمي 0
٢٢ والهيثم بن خلف - في ذم اللواط - حديث رقم (103 ، 105) 0
٢٢ 9 والطحاوي - في شرح معاني الآثار - كتاب النكاح - باب وطء النساء في أدبارهن - (3/46) 0
٢٢ والبيهقي - في الكبرى - كتاب النكاح - باب إتيان النساء في أدبارهن - (7/199) 0
من طريق أبي القعقاع ، عن ابن مسعود به 0
رواه عنه جماعة منهم : ابن علية ، والثوري ، وشعبة ، كلهم عن أبي عبد الله الشقري ، عن أبي القعقاع به 0
وأبو القعقاع اسمه : عبد الله بن خالد ، فيه جهالة 0
وقد تابعه معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ، لكن سنده منقطع ، معن لم يدرك جده ، أخرجه الهيثم رقم (115) 0
والحديث روى مرفوعاً ، أخرجه الأثرم في - سننه - كما في - تفسير ابن كثير - (1/271) والدولابي في - الكنى - (2/85) من طريق إبراهيم بن عبد الرحمن بن القعقاع عن أبي القعقاع به مرفوعاً ، والموقوف أصح ، قاله ابن كثير 0
٢٢ الأثر الرابع :

عن أبي هريرة قال : " من أتى أدبار الرجال والنساء فقد كفر " (1) 0

(1) راجع حديث رقم (13) 0

٢٢ الأثر الخامس :

عن الزهري قال : سألت ابن المسيب وأبا سلمة بن عبد الرحمن عن ذلك فكرهاه ، ونهاني عنه 0

٢٢ أخرجه عبدالرزاق - في مصنفه - باب إتيان المرأة في دبرها - (11/443) حديث (20956) 0
 ٢٣ والخرائطي - في المساوي - حديث رقم (459 ، 472) 0
 ٢٤ والبيهقي - في شعب الإيمان - باب في تحريم الفروج وما يجب من التعفف عنها - (4/356) - حديث رقم (5382) 0
 ٢٥ والطحاوي - في شرح معاني الآثار - كتاب النكاح - باب وطء النساء في أدبارهن - (3/45) 0
 من طرق عن الزهري به 0
 ورواه عن الزهري معمر ، والليث ، بن سعد ، ويونس بن بكير 0

٢٦ الأثر السادس :
 عن عطاء ، عن عمرو بن قتادة قال : سئل عطاء عن إتيان النساء في أدبارهن 0 قال : ذلك كفر وما بدأ قوم لوط إلا ذلك أتوا النساء في أدبارهن ثم أتى الرجال الرجال " 0
 ٢٧ أخرجه الخرائطي في - المساوي - (رقم 469) من طريق محمد بن مسلم الطائفي ، عن عمرو به ، وسنده صالح ، لا بأس به ، محمد بن مسلم صدوق ، في حفظه لين 0

٢٨ الأثر السابع :
 عن مجاهد قال : " من أتى امرأته في دبرها فهو من المرأة مثله من الرجل ، ثم تلا : [ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله] ، تعزلوهن في المحيض الفرج ، ثم تلا : [نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم] 0 قائمة وقاعدة ومقبلة ومدبرة في الفرج 0

٢٩ أخرجه الدارمي (رقم 1115) قال : حدثنا عبيد الله بن موسى ، عن عثمان بن الأسود ، عن مجاهد به 0
 وهذا سند صحيح 0

الفصل الثاني الدراسة الفقهية

٣٠ اختلف أهل العلم في إتيان النساء في أدبارهن على قولين :
 ٣١ ذهب جمهور الفقهاء (1) إلى المنع من وطء الزوجة في دبرها .
 وهناك روايات نسب فيها إلى بعض العلماء التهوين من المنع فمن ذلك ما :

روي ذلك عن ابن عمر من الصحابة ، ونافع من التابعين ، ورواية عن مالك (2) 0 وعن الشافعي بالحل 0 وقول عند الشيعة الإمامية ، وقول عند الإباضية 0

٣٢ أدلة جمهور العلماء على التحريم :
 من القرآن الكريم : قول الله تعالى : [نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ

أَتَى شَيْئُكُمْ] 0

قال ابن القيم في تفسير الآية : " وقد دلت الآية على تحريم الوطاء في الدبر من وجهين :

أحدهما : أنه أباح إتيانها في الحرث ، وهو موضع الولد من الحشّ الذي هو موضع الأذى ، وموضع الحرث هو المراد من قوله : [مِنْ حَيْثُ أَمَرَكَمُ اللَّهُ] 0 قال : [فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَتَى شَيْئُكُمْ] 0 وإتيانها في قبلها من دبرها مستفاد من الآية أيضاً ، لأنه قال : [أَتَى شَيْئُكُمْ] ، أي من أي ما شئتم من أمام أو من خلف (3) 0

وقال القرطبي في تفسيره : [أَتَى شَيْئُكُمْ] معناه عند الجمهور من الصحابة والتابعين وأئمة الفتوى : أي وجه شئتم مقبلةً مدبرةً 0 و [أَتَى] تجيء

(1) بدائع الصنائع : 2/331 ، شرح منح الجليل : 2/5 ، شرح الزرقاني : 3/163 ، المدخل لابن الحاج : 2/196 ، المجموع : 16/416 ، المغني : 7/22 ، منار السبيل : 2/217 ، كشف القناع : 5/210 0
(2) ذكر القرطبي أنّ رواية مالك حكيت في كتاب له يسمى (كتاب السير) ، ثم قال : " وَحُذِّقَ أَصْحَابُ مَالِكٍ وَمَشَايِخُهُمْ يَنْكُرُونَ ذَلِكَ عَنْ مَالِكٍ ، وسيأتي تفصيل هذا فيما بعد إن شاء الله " 0
(3) زاد المعاد : 4/240 0

سؤالاً واختباراً عن أمر له جهات ، فهو أعم في اللغة من " كيف " ومن " أين " ومن " متى " ، هذا هو الاستعمال العربي في " أَتَى " (1) 0
قال الشنقيطي في أضواء البيان : قوله [فاتوا] أمر بالإتيان بمعنى الجماع [حرثكم] يبين أن الإتيان المأمور به إنما هو في محل الحرث ، يعني بذر الولد بالنطفة ، وذلك هو القبل دون الدبر ، كما لا يخفى 0 لأن الدبر ليس محل بذر للأولاد ، كما هو ضروري (2) 0
ومما يؤيد هذا التفسير ما جاء في سبب نزول هذه الآية عن جابر ، قال : كانت اليهود تقول : إذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قبلها ، كان الولد أحول ، فأنزل الله عز وجل : [نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَتَى شَيْئُكُمْ] (3) 0 وفي لفظ الزهري عند مسلم " إن شاء مجيبة ، وإن شاء غير مجيبة ، غير أن ذلك في صمام واحد " (4) 0

ومن السنة فقد استدل جمهور العلماء بأحاديث الباب التي تنص على إباحة الحال والهيئات كلها ، إذا كان الوطاء في موضع الحرث وحرمة إتيان المرأة في الدبر (5) 0

دليل المعقول : واستدل الجمهور على الحرمة بدليل المعقول ، فقالوا : إذا كان الله حَرَّمَ الوطاء في الفرج لأجل الأذى العارض كالحيض والنفاس ، فما الظنُّ بالحشّ الذي هو محل الأذى اللازم ، مع زيادة المفسدة بالتعرض لانقطاع النسل والذريعة القريبة جداً من أدبار النساء إلى أدبار الصبيان (6) 0

وقد قال أصحاب أبي حنيفة (7) : أنه عندنا ولائط الذكر سواء في الحكم

(1) تفسير القرطبي : 1/901 0

(2) أضواء البيان ، لمحمد الأمين الشنقيطي : 1/143 0

(3) سبق تخريجه في أحاديث الباب 0

(4) هذه الزيادة انفرد بها الزهري عن باقي الرواة ، وهى زيادة ثقة مقبولة 0

(5) أحكام القرآن ، لابن العربي : 1/174 ، تفسير أبي السعود : 1/223 ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي : 3/91 0 (انظر الدراسة الحديثة) 0
(6) ابن القيم في الزاد (4/240) ، ونقل كثير من العلماء هذا المعقول فاكتفينا بالزاد لتوسعه بدليل المعقول ، وأصل هذا المعقول قوله تعالى : [وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ] 0
(7) بدائع الصنائع (2/1331) ، وانظر اختلاف الفقهاء للطبري (ص : 124) .

ولأن القدر والأذى في موضع النجو (1) أكثر من دم الحيض ، فكان أشنع (2) 0

وللمرأة حق على الزوج في الوطاء ، ووطؤها في دبرها يُقَوّت حقها ، ولا يقضي وطرها ، ولا يُحَصِّل مقصودها 0
وأيضاً : فإن الدبر لم يتهياً لهذا العمل ، ولم يُخْلَقْ له ، وإنما الذي هُيِّئَ له الفرج ، فالعادلون عنه إلى الدبر خارجون عن حكمة الله وشرعه جميعاً 0

وأيضاً : فإن ذلك مضر بالرجل ، ولهذا ينهى عنه عقلاء الأطباء من الفلاسفة وغيرهم ، لأن للفرج خاصية في اجتذاب الماء المحتقن وراحة الرجل منه ، والوطاء في الدبر لا يُعين على اجتذاب جميع الماء ، ولا يخرج كل المحتقن لمخالفته للأمر الطبيعي (3) 0
قال الإمام القرطبي : " ولأن الحكمة من خلق الأزواج بث النسل ، فغير موضع النسل لا يناله ملك النكاح وهذا هو الحق " (4) 0
ومن الأدلة العقلية ، ما ذكره الإمام القرافي بقوله :

" 000 وظاهر الآية يقتضي التحريم ، خلاف ما يتوهمه المعنى لقوله تعالى : [نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ] 0 والمبتدأ يجب انحصاره في الخبر ، كقوله r " تحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم " و " ذكاة الجنين ذكاة أمه " فلا يحصل تحريم بغير تكبير ، ولا تحليل بغير سلام ، ولا ذكاة الجنين بغير ذكاة أمه ، ولا النسل في غير حالة الحرث الذي هو الفعل المفضي إلى النسل 0

ولأن الشرع إنما حرم اللواط والاستمناء لكي لا يستغنى بهما عن الوطاء الموجب للنسل الموجب لبقاء النوع والمكاثرة لرسول الله r بأمته ، وهذا المعنى قائم ها هنا ، فيحرم لاندراجه في قوله تعالى : [وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ] وتلطخ الإنسان بالعذرة من الدبر مِنْ أَخْبَثِ الْخَبَائِثِ ، ولا يميل إلى ذلك في الذكور والإناث إلا النفوس الخبيثة ، خسيصة الطبع بهيمية الأخلاق ، والنفوس الشريفة بمعزل عن ذلك (5) 0

(1) النجو : ما يخرج من البطن من ريح وغائط 0

(2) بدائع الصنائع : 2/1331 0

(3) نقلاً عن الزاد لابن القيم باختصار : 4/240 0

(4) تفسير القرطبي : 3/91 ، روح المعاني للألوسي : 2/124 0

(5) الذخيرة : 4/417 - 418 0

وقال الإمام القرطبي ، نقلاً عن ابن عبد البر : إن العلماء لم يختلفوا في الرتقاء التي لا يوصل إلى وطئها أنه عيب تُرَدُّ به 000 لأن المسيس هو

المبتغى بالنكاح ، وفي إجماعهم على هذا دليل على أن الدبر ليس بموضع الوطء ، ولو كان موضعاً للوطء ما رُدَّت من لا يوصل إلى وطئها في الفرج (1) 0

ومن المعقول أيضاً ما ذكره ابن الحاج في المدخل (2) بقوله :
(1) إن من مقاصد النكاح النسل لقول النبي r (تزوجوا الودود الولود فإنني مكاثركم الأمم) (3) ، والنسل من غير وطء في القبل لا يكون ، فلا يأتي من الوطء في الدبر 0

(2) ومن المعلوم أن القذر يكون في الدبر بشكل أكبر وأشد من الحيض الذي يأتي في فترات في القبل ، وهي أيام يسيرة من الشهر غالباً ، ومع هذا حرم الجماع في مدته مع أن نجاسته عارضة ، فمن باب أولى أن يحرم الوطء في الدبر لأجل النجاسة المستمرة التي تخرج منه ، فهو موضوع لا تفارقه النجاسة 0

(3) وإذا أبيع للرجل الوطء في الدبر ، فإن في هذا قضاء لشهوته هو وحرمان المرأة من حقها في الاستمتاع ، وفي هذا ضرر بها من وجهين :
* تحريك باعث الشهوة فيها من غير أن تنال شيئاً من حقها في الاستمتاع ، وفي هذا ضرر بها ، إذ قد يدفعها هذا إلى ارتكاب الفاحشة 0
" الوجه الثاني : إن وطء المرأة في دبرها يضر بها في صحتها مع عدم منفعتها منه في شيء 0

ومن أدلة الجمهور الاستصحاب :
قال الطبري : " 000 إن الكل مجمعون قبل النكاح أن كل شيء معها حرام ، ثم

(1) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : 3/94 0

(2) المدخل لابن الحاج : 2/199 .

(3) أخرجه أبو داود في كتاب النكاح ، باب (الاتيان في الدبر حرام) :
0 3/180

اختلفوا فيما يحل له منها بالنكاح ولن ينتقل المحرم بإجماع إلى تحليل إلا بما يجب التسليم له من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس على أصل مجمع عليه ، فما اجتمع منها على التحليل فحلل ، وما اختلف فيه منها فحرام ، والإتيان في الدبر مختلف فيه ، فهو على التحريم المجمع عليه 000 " (1) 0

" كما استدل الجمهور بالقياس :

قال الإمام الماوردي : " ومن طريق القياس أنه إتيان ، فوجب أن يكون محرماً كاللواط ، ولأنه أدى معتاد ، فوجب أن يحرم الإصابة فيه كالحيض ، ولا يدخل عليه وطء المتسحاضة ، لأنه نادر (2) 0
وقد نقل أهل العلم الإجماع على تحريمه :

فقد قال الماوردي ، بعد أن ذكر الآثار عن النبي r - قال رحمه الله : " ولأنه إجماع الصحابة ، روي ذلك عن علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس ، وابن مسعود ، وأبي الدرداء 000 " (3) .

وقال الإمام العيني 0 قال رحمه الله : " وقد انعقد الإجماع على تحريم إتيان المرأة في الدبر 000 " (4) 0

وذهب الزيدية إلى القول بالتحريم :

جاء في كتاب البحر الزخار (5) مسألة الوطء في الدبر : ويحرم الوطء في الدبر لقوله r : " لا تأتوا النساء في أدبارهن " ونحوه 0 وجاء في موضع آخر من الكتاب نفسه (6) في باب المعاشرة : وعليها تمكنه من الاستمتاع بأي أعضائها لقوله r : " إذا دعا أحدكم امرأته 000 " فأما الوطء

- (1) اختلاف الفقهاء للطبري : ص 124 0
 - (2) الحاوي الكبير ، شرح مختصر المزني لأبي الحسن الماوردي الشافعي : 3/319 0
 - (3) البناية في شرح الهداية للعيني : 6/255 0
 - (4) الحاوي الكبير : 9/319 0
 - (5) البحر الزخار : 4/81 0
 - (6) البحر الزخار : 4/117 0
- المحرم كفي الدبر أو في الحيض أو الملاً ، فلا لقوله r : " لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق " 0

“ أقوال أهل العلم في إتيان النساء في الدبر :
قال الشافعي : " الإتيان في الدبر حتى يبلغ منه مبلغ الإتيان في القبل محرم لدلالة الكتاب والسنة " (1) 0
وجاء في مغني المحتاج (2) : " أما وطء زوجته أو أمته في دبرها ، فالمذهب أن واجبه التعزير إن تكرر منه الفعل ، فإن لم يتكرر فلا تعزير " 0

وجاء في معونة أولي النهى ، شرح المنتهى (3): " 000 أو وطء في دبر فيحرم في قول أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم 000 فإن تطاوعا على الوطء في الدبر فرق بينهما ويعزر عالم بتحريمه " 0
 وجاء في كشف القناع ، عن متن الإقناع (4) : وللزوج الإستمتاع بزوجه كل وقت على أي صفة كانت ، إذا كان الإستمتاع (في القبل ولو) كان الإستمتاع في القبل (من جهة عجزتها) لقوله تعالى : [نِسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ 000] 0 والتحريم مختص بالدبر دون سواه 0
 وجاء في الذخيرة (5)، الفصل الأول : فيما يباح من الزوجة : " وفي الجواهر : عقد النكاح يبيح كل استمتاع إلا الوطء في الدبر 000 وظاهر الآية يقتضي التحريم ، خلاف ما يتوهمه المعنى لقوله تعالى : [نِسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ 000] 0
 وجاء في المغني (6) : " ولا يحل وطء الزوجة في الدبر في قول أكثر أهل العلم ، منهم : علي وعبدالله أبو الدرداء وابن عباس وعبدالله بن عمرو وأبو هريرة وابن عباس ، وبه قال سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبدالرحمن ومجاهد وعكرمة ، والشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر 000 " 0

- (1) اختلاف الفقهاء ، للطبري : ص 124 0
 - (2) 0 4/144
 - (3) معونة أولي النهى ، شرح المنتهى (منتهى الإرادات) لابن النجار : 0 7/376
 - (4) كشف القناع 0
 - (5) الذخيرة : 0 4/418
 - (6) المغني : 0 7/23
- وجاء في الاستذكار (1) : "اللواط كالزنى من أجاز وطء الدبر من الزوجات ، والإماء ، وهو عندنا غير جائز - والحمد لله - بموضع الأذى - كالحيض من النساء - وبالله توفيقنا (2) 0
- وجاء في روضة الطالبين (3) : " وفيه مسائل : أحدها : له جميع أنواع الاستمتاع إلا النظر إلى الفرج ، ففيه خلاف سبق في حكم النظر ، وإلا الإتيان في الدبر ، فإنه حرام ، ويجوز التلذذ بما بين الإليتين والإبلاج في القبل من جهة الدبر 0
- وقد نقل أهل العلم عن الأئمة : تحريم إتيان المرأة في الدبر، منهم الإمام الطحاوي 0 فقد نقله عن الإمام أبي حنيفة وصاحبه أبي يوسف ومحمد بن الحسن تحريم ذلك 0
- ومما قاله يعني - الطحاوي(4)- : " فلما تواترت هذه الآثار عن رسول الله r بالنهي عن وطء المرأة في دبرها ، ثم جاء عن الصحابة ، وعن تابعيهم ما يوافق ذلك ، وجب القول به ، وترك ما يخالفه " 0
- ونقل ابن كثير(4) عن الإمام أحمد تحريم ذلك في تفسيره 0
- وأما الإمامان : مالك والشافعي - رحمهما الله - فقد نقلت عنهما روايتان ، وسيأتي بيان ذلك في مبحث خاص إن شاء الله 0
- وقال ابن حزم(5) : " وما روينا بإباحة ذلك عن أحد إلا عن ابن عمر t

- باختلاف عنه ، وعن نافع باختلاف عنه ، وعن مالك باختلاف عنه " 0
وقد جاء التحريم عن أبي هريرة وعلي وأبي الدرداء وابن عباس وسعيد
بن المسيب وأبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف وطاوس ومجاهد 0
وهو قول أبي حنيفة والشافعي وسفيان والثوري وغيرهم (6) 0
(1) الاستذكار ، لابن عبدالبر : 24/84 0
(2) 7/204 0
(3) شرح معاني الآثار للطحاوي : 3/46 0
(4) تفسير ابن كثير :
(5) المحلى : 11/288 0
(6) المغني : 7/23 ، القرطبي : 3/91 ، نيل الأوطار : 6/225 0
قال البغوي في (شرح السنة) (1) : اتفق أهل العلم على أنه يجوز
للرجل إتيان زوجته في قبلها من جانب دبرها ، وعلى أي صفة شاء 000
أما الإتيان في الدبر فحرام ، فمن فعله جاهلاً بتحريمه نُهي عنه ، فإن عاد
عُزِّرَ 000 " 0
وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - عن رجل ينجس زوجته في
دبرها ، أحلال هو أم حرام ؟ 0
فأجاب - رحمه الله - وطء المرأة في دبرها حرام بالكتاب والسنة ، وهو
قول جماهير السلف والخلف ، بل هو اللوطية الصغرى ، وقد ثبت عن
النبي r أنه قال : " إن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن
" 0 وقد قال الله تعالى : [يَسْأَلُكُمْ خِزْتُ لَكُمْ فَأْتُوا خِزَّتْكُمْ أَلَّى شَيْئُمْ] ،
والحرث هو موضع الولد ، فإن الحرث هو محل الغرس والزرع (2) 0
وقال ابن القيم (3) : " وأما الدبر : فلم يبح قط على لسان نبي من
الأنبياء ، ومن نسب إلى بعض السلف إباحت وطء الزوجة في دبرها ، فقد
غلط عليه 0
وقال الإمام الذهبي - رحمه الله (4) - : وقد جاءت رواية أخرى عنه - أي
عن نافع عن ابن عمر - بتحريم أدبار النساء وما جاء عنه بالرخصة ، فلو
صح لما كان صريحاً ، بل يحتمل أنه أراد بدبرها من ورائها في القبل ، وقد
أوضحنا المسألة في مصنف مفيد لا يُطالعه عالم إلا ويقطع بتحريم ذلك " 0
وممن قال بالتحريم كذلك ، الإمام الحافظ ابن حجر في الفتح (5) 0
وممن حرمها وعدها من الكبائر ، الإمام الذهبي (6) ، وابن حجر الهيتمي
في الزواج (7) ، وكذلك الإمام الشوكاني في الدراري المضية شرح
الدرر البهية (8) ، كذلك
(1) 9/106 0
(2) مجموع فتاوى شيخ الإسلام : 32/266 - 267 0
(3) الزاد : (4/240) 0
(4) سير أعلام النبلاء : 5/100 0
(5) فتح الباري : 8/191 0
(6) ص 221 0
(7) 2/30 0
(8) ص 162 0
الإمام الصنعاني في سبل السلام (1) 0

وكذلك العلامة المحدث ولي الله الدهلوي في " حجة الله البالغة " (2) 0
ومن المفسرين - ابن كثير في تفسيره للآية ، وكذلك ابن الجوزي في
(زاد المسير) (2) 0
ومن المحدثين : العلامة السعدي (3) ، وغيرهم كثير 0
وعلى ذلك انعقد الإجماع كما نقله الإمام العيني ، فقال - رحمه الله - : "
وقد انعقد الإجماع على تحريم إتيان المرأة في الدبر وإن كان فيه خلاف
قديم ، فقد انقطع ، وكل من روي عنه إباحته ، فقد روي عنه إنكاره 00"
0(4)

- (1) 3/291 - 292 0
(2) 2/134 0
(3) 1/252 0
(4) 1/134 0
(5) البناية في شرح الهداية لأبي محمد محمود بن أحمد العيني : 6/255
0

.. أدلة المبيحين :

قال تعالى : [أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ
أَرْوَاحِكُمْ] 0
وقال تعالى : [هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ] (1) 0 فدل على أن
جميعهن لباس يستمتع به على عمومته 0(2)
استدل من ذهب إلى إباحته : بما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر : أن
رجلاً أتى امرأة في دبرها ، فوجد في ذلك وجداً شديداً ، فأنزل الله تعالى
: [نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ شِئْتُمْ] (3) 0
وقوله تعالى : [حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ شِئْتُمْ] 0 أي أين شئتم 0 فصار المعنى :
فأتوا حرثكم في أي مكان شئتم 0
وقد أخرج البخاري عن ابن عون ، عن نافع ، قال : كان ابن عمر t إذا قرأ
القرآن لم يتكلم حتى يفرغ منه ، فأخذت عليه يوماً فقرأ سورة البقرة
حتى انتهى إلى مكان قال : أتدري فيم نزلت ؟ قلت : لا 0 قال : أنزلت
في كذا وكذا ، ثم مضى ، ثم أتبعه بحديث أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر
: [فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ شِئْتُمْ] 0 قال : يأتيها في 000 ولم يذكر بعده شيئاً

- (1) سورة البقرة : الآية رقم 187 0
 (2) الحاوي الكبير ، شرح مختصر المزني للماوردي : 9/317 - 0 318
 وكذا روى الحاكم عن الحافظ أبي علي النيسابوري ، ومثله النسائي ،
 وقاله
 (3) قال القرطبي : وممن نسب إليه هذا القول : سعد بن المسيب ونافع
 وابن عمر ومحمد بن كعب القرطبي وعبد الملك بن الماجشون 000 :
 0 1/901

” وممن ذهب إلى الجواز مع الكراهة :
 الشيعة الإمامية (1) ، جاء في كتاب الروضة البهية ، الفصل الأول في
 مقدمات النكاح (والوطء في دبرها مكروه كراهة مغلظة من غير تحریم
 على أشهر القولين والروايتين ، وظاهر آية الحرث ، وفي رواية سدير عن
 الصادق : يحرم لأنه روى عن النبي r أنه قال : " محاش النساء على أمتي
 حرام " ، وهو مع سلامة سنده محمول على شدة الكراهة جمعاً بينه وبين
 صحيحة ابن أبي يعقوب الدالة على الجواز صراحة " 0
 وجاء في شرح الإسلام في مسائل الحلال والحرام (2) : (الثاني في
 مسائل تتعلق في هذا الباب ، وهي خمس : الأولى : الوطء في الدبر فيه
 روايتان :
 إحداهما : الجواز : وهي المشهورة بين الصحاب ، لكن على كراهية
 شديدة)
 وجاء في الفقه الإباضي (3) فيما يحرم المرأة أو بينها :
 " وغيوب حشفة في دبر ورخص بعض أن لا تحرم كما في الديوان ،
 وكتاب الألواح وغيرها ولو تعمد ذلك مراراً ورخص فيه أبو يحيى
 الفرستائي وليس على من يتعمد ذلك منهما شيء ، ولا تحرم إن لم
 يتعمدا ، وقيل تحرم وصححه بعض 0 ثم قال الظاهر عندي أنها حلال
 ولغيره ، ولكن يجتنب الدبر ويجامعها حيث شاء 0
 وقد رد هذا الفريق على الأحاديث بأنها معلولة ، لا يصح منها شيء 0
 قال البزار : لا أعلم في الباب حديثاً صحيحاً لا في الحظر ولا في الإطلاق
 ، وكل ما روي فيه عن خزيمة بن ثابت من طريق فيه ، فغير صحيح 0
 قبلهما البخاري (4) 0

(1) الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية : 0 5/1

(2) 0 2/214

(3) شرح النيل والشفاء : 0 6/

(4) نقلاً من تلخيص الحبير لابن حجر : 0 3/180

٢٢ أدلة المعقول :
٢٢ علة من قال بالجواز : أن إجماع الكل أن النكاح قد أحل للزوج ما كان حراماً ، وإذا كان ذلك كذلك ، لم يكن القبل بأولى في التحليل من الدبر (2) 0

وقالوا : ولأنه لو استثناه (أي الوطء في الدبر) من عقد النكاح فسد ، ولو أوقع عليه الطلاق سرى إلى الباقي ، فدل على أنه مقصود بالاستمتاع ، ولأنه أحد الفرجين ، فجاز إتيانه كالقبل ، ولأنه ما ساوى في كمال المهر ، وتحريم المصاهرة ووجود الحد ساواه في الإباحة (3) 0

ومن الأدلة الطريفة التي رويت عن الإمام الشافعي : في حوار مع الإمام محمد ابن الحسن صاحب الإمام أبي حنيفة رحمهم الله جميعاً في إباحة وطء المرأة في دبرها ما رأينا نقله لما فيه من قوة الدليل ورجحان عقلية هذا الإمام 0

قال الشافعي : " سألني محمد بن الحسن ، فقلت له : إن كنت تريد المكابرة ، وتصحيح الروايات ، وإن لم تصح ، فأنت أعلم ، وإن تكلمت بالمنافسة كلمتك 0 قال : على المناصفة ، قلت : فبأي شيء حرمته 0 قال : يقول الله تعالى : [قَاتُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ 0 وقال : [قَاتُوا حَرَّتَكُمْ أَنْتُمْ شِئْتُمْ 0]

والحرث لا يكون إلا في الفرج 0 قلت : أف يكون ذلك محرماً لما سواه ، قال : نعم : قلت : فما تقول : لو وطئها بين ساقها 0 أو في أعطافها ، أو تحت إبطها ، أو أخذت ذكره بيدها ، أف ذلك حرث ؟ قال : لا 0 قلت : أف يحرم ذلك ؟ قال : لا 0 قلت : فلم تحتج بما لا حجة فيه ؟ قال : فإن الله قال : [وَالَّذِينَ هُمْ لِفُجُورِهِمْ حَافِظُونَ] الآية 0 قال : فقلت له : إن هذا مما يحتجون به للجواز ، إن الله أثنى على من حفظ فرجه من غير زوجته ، وما ملكت يمينه ، فقلت : أنت تتحفظ من

(1) اختلاف الفقهاء للطبري : ص 124 0

(2) الحاوي الكبير ، شرح مختصر المزني : 9/308 0

زوجته وما ملكت يمينه (1) 0 وهذا لا يعني قول الشافعي بالجواز ، بل يقول بالتحريم كما أسلفنا 0

كما استدلل هذا الفريق بما روي عن ابن عمر ، وزيد بن أسلم ، ونافع ، ومالك مما نسب إلى سعيد بن المسيب ، ومحمد بن كعب القرظي ، وعبد الملك بن الماجشون (2) 0

رد الجمهور على أدلة المبيحين :

أما قوله تعالى : [أَنْتُمْ شِئْتُمْ] بمعنى من أين شئتم 0 [وَأَنْتُمْ] تجيء سؤالاً وإخباراً عن أمر له جهات ، فهو أعم في اللغة من (كيف) ومن (أين) ومن (متى) 0 هذا هو الاستعمال العربي في (أنتي) (3) 0

ويؤيد هذا ، ما أخرجه الشيخان ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه في سبب النزول ، عن جابر قال : إن اليهود يقولون إذا جامع

الرجل امرأته في فرجها من ورائها كان ولده أحول ، فأنزل الله : [نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ قَاتُوا حَرْثَكُمْ أُنَى سِتْنُمْ] 0 أي كيف ستتم من قيام ووقود واضطجاع ، أو من ورائها في فرجها 0

- (1) التلخيص الجبير لابن حجر : 182/3 ، سيأتي التفصيل في حقيقة مذهب الشافعي فيما بعد إن شاء الله ، وكلام الأئمة على هذا الجواز 0
- (2) بل زعم الإمام ابن العربي أن ابن شعبان أسند جواز هذا القول إلى زمرة كبيرة من الصحابة والتابعين ، وإلى مالك من روايات كثيرة في كتاب (جماع النسوان وأحكام القرآن) قلت : كلام ابن العربي فيه مبالغة شديدة ، إذ لم ترو إباحته إلا عن فئة قليلة من الصحابة ، وبعضهم مختلف في روايتها عنهم كما قال أهل العلم 0
- فائدة : أشار ابن العربي في أحكام القرآن إلى الخلاف ، دون أن يحقق المسألة أو يرجح أحدهما على الآخر ، وكأنه رحمه الله يميل إلى القول القديم لمالك رحمه الله 0
- قال ابن حجر في التلخيص : وفي كلام ابن العربي والمازري ما يوميء إلى جواز ذلك أيضاً 0
- (3) قاله الإمام القرطبي : 1/901 0

ثم كيف تفسرون (أنى) بأن معناها (أين) فصار المعنى : فأتوا حرثكم أي مكان ستتم ، فحدث التناقض بين أولها وآخرها ، حيث سمي المرأة حرثاً ومكاناً لإزراع النسل ، وأباح إتيانها في مكان ليس محلاً للزرع (1) 0

أما الرد على الشبهة الثانية : بين كلمتي (من) و (في) في حديث ابن عمر : " أن رجلاً أتى امرأته في دبرها " 0

قال ابن القيم رحمه الله : " ومن هنا نشأ الغلط على من نقل عنه الإباحة من السلف ، والأئمة فإنهم أباحوا أن يكون الدبر طريقاً إلى الوطء في الفرج ، فيطأ من الدبر لا في الدبر ، فأشبهه على السامع " من " ب " في " ولم يظن بينهما فرقاً 0

فهذا الذي أباحه السلف والأئمة ، فغلط عليهم الغالط أقبح الغلط وأفحشه " (2) 0

أما قوله : [أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَرْوَاجِكُمْ] (3) . فمعناه : أتأتون المحظور من الذكران ، وتذرون المباح من فروج النساء 0

وقوله : [هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ] ففيه تأويلان : أحدهما : أن اللباس السكن 0 كقوله تعالى : [وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ لِبَاساً] (4) 0

والثاني : أن بعضهم يستر بعضاً كاللباس ، وليس في ذلك على التأويلين دليل لهم 0

وأما فساد العقد باستثنائه وسراية الطلاق به ، فقد يفسد العقد باستثناء كل عضو لا يصح الاستمتاع به من فؤادها ، وكبدتها ، ويسري منه الطلاق إلى جميع بدنها ولا يدل على إباحة الاستمتاع به ، فكذلك الدبر 0

(1) هذا حلال وهذا حرام ، لعبد القادر أحمد عطا : ص 243 0

(2) زاد المعاد ، لابن القيم : 4/240 0

(3) الشعراء [165 - 166] .

(4) الفرقان [47] .

وأما استدلالهم بما يتعلق به من كمال المهر ، وتحريم المصاهرة ، فغير صحيح ، لأن ذلك يختص بمباح الوطء دون محظور ، ألا تراه يتعلق بالوطء في الحيض ، والإحرام والصيام ، وإن كان محظوراً ، فكذلك في هذا (1) أما فيما يتعلق بدليل المعقول الذي أورده الإمام الشافعي في الحوار الذي جرى بينه وبين الإمام محمد بن الحسن ، فهو غير مسلم به ، إذ المقصود من الآية الوطء في الفرج وليس الاستمتاع ، والوطء بين الساقين أو الفخذين ، أو تحت الإبط لا يعد وطءاً في الفرج ، إنما هو استمتاع ، ففرق بينهما 0 ثم لو كان الوطء في الدبر مباحاً لأرشد به النبي r الرجال عندما تكون الزوجة حائضاً كبديل مشروع للقبل 00 والله أعلم 0

كما أنه 00 لا دليل لما ذهب إليه الإمامية على خلاف في مذهبه من جواز الوطء في الدبر ، بل هو مخالف للأدلة الشرعية والعقلية 0 وكذا ما ذهب إليه بعض الإباضية من القول بالكراهة وعدم التحريم 0 " هل أفتى إمام دار الهجرة بالجواز ، وكذلك الإمام الشافعي ، وما صحة رواية ابن عمر ؟ :

يستند من يرى إباحة وطء المرأة في دبرها أو على الأقل من يرى أن المسألة خلافية بين أهل العلم يسوغ فيها الاجتهاد إلى أقوال مَنْ يُقَلَّ عنهم الجواز وعلى رأسهم من الصحابة ابن عمر ومن العلماء الإمامان مالك والشافعي رحمهم الله جميعاً 0 " أما جواب مانقل عن ابن عمر فالآتي :

عن عبيد الله بن عمر بن حفص عن نافع ، قال : قال لي ابن عمر : " أمسك علي المصحف يانافع ، فقرأ حتى أتى على هذه الآية : [نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ] فقال : تدري يانافع فيمن أنزلت هذه الآية ؟ قال : قلت : لا 0 قال : فقال : لي في رجل من الأنصار أصاب امرأته في دبرها 0 فأعظم الناس ذلك ، فأنزل الله تعالى : [نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ] الآية 0 قال نافع : فقلت لابن عمر : من دبرها في قبلها قال : لا ، إلا في دبرها " 0

(1) الحاوي الكبير ، شرح مختصر المزني للماوردي : 9/320 0

وله طرق عن ابن عمر ومتابعة الرواة لنافع فيها (1) 0 قال الحافظ بن حجر في " الفتاح " ورواية ابن عمر لهذا المعنى صحيحة مشهورة من رواية نافع عنه بغير نكير أو يرويه عنه زيد بن أسلم !! (2) 0

ورواها الإمام الطبري في " التفسير " بإسناد صحيح عنه (3) 0 أخرجه إسحاق بن راهويه في " التفسير " كما في " الدر المنثور " - 0 فالأثر ثابت وصحيح 0

غير أنه وردت رواية عن ابن عمر t تنص على القول بتحريم إتيان الدبر ، وقد صح عنه t أنه أنكر ذلك فيما روى النسائي من رواية الحارث بن يعقوب عن سعيد بن يسار قال : قلت لابن عمر إنا نشترى الجواري

فيحمض لهن ، قال : وما التحميص ؟ قال : إتيانهن في أدبارهن 0 فقال ابن عمر : أو يفعل هذا مسلم " ؟ 0 أخرجه الطحاوي في " شرح معاني الآثار " (5) بإسناد حسن ، والدارمي في " السنن " (6) بإسناد حسن 0 قال الإمام الذهبي في " السير " : " وقد جاءت رواية أخرى عنه - أي عن نافع ، عن ابن عمر - بتحريم أدبار النساء (7) 0 " كلام أهل العلم في التوفيق بين القولين : ذهب بعض الفقهاء إلى أن ما ذهب إليه ابن عمر ، إنما هو وهم في فهم الآية من أنها تدل على الإباحة 0

(1) التلخيص الحبير لابن حجر : 185/3 - 4 0

(2) فتح الباري : 8/190 0

(3) تفسير الطبري : 2/394 0

(4) 2/635 0

(5) 3/40 0

(6) 1/260 0

(7) 5/100 0

وإلى هذا ذهب ابن عباس t فقد روى أبو داود عن طريق محمد بن إسحاق عن ابن صالح ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : " إن ابن عمر والله يغفر له أوهم إنما كان هذا الحي من الأنصار - وهم أهل وثن - مع هذا الحي من يهود ، وهم أهل الكتاب - وكانوا يرون لهم فضلاً عليهم في العلم ، فكانوا يقتدون بكثير من فعلهم 0 وكان من أمر أهل الكتاب أن لا يأتوا النساء إلا على حرف ، وذلك أستر ما تكون المرأة ، فكان هذا الحي من الأنصار قد أخذوا بذلك من فعلهم ، وكان هذا الحي من قريش يشرحون النساء شرحاً مبكراً ويتلذذون منهن مقبلات ومدبرات ، ومستلقيات ، فلما قدم المهاجرون المدينة ، تزوج رجل منهم امرأة من الأنصار ، فذهب يصنع بها ذلك 0 فأنكرته عليه وقالت : إنما كنا نؤتى على حرف فاصنع ذلك وإلا فاجتنبني ، حتى سرى أمرهما ، فبلغ ذلك رسول الله ، فأنزل الله عز وجل : [نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ] 0 أي : مقبلات ومدبرات ومستلقيات يعني بذلك موضع الولد (1) 0 " وذهب بعض العلماء إلى القول بوهم النقلة عن ابن عمر نفى الوهم عنه :

قال ابن القيم (2) : روى النسائي عن أبي النضر ، أنه قال لنافع : قد أكثر عليك القول أنك تقول عن ابن عمر : أنه أفتى بأن يؤتى النساء في أدبارهن ، قال نافع : لقد كذبوا علي ، ولكن سأخبرك ، كيف كان الأمر ؟ إن ابن عمر عرض المصحف يوماً ، وأنا عنده ، حتى بلغ : [نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ] 0 قال : يانافع ، هل تعلم ما أمر هذه الآية ؟ إنا كنا معشر قريش نجبي النساء ، فلما دخلنا المدينة ونكحنا نساء الأنصار أردنا منهن مثل ما كنا نريد من نسائنا ، فإذا هن قد كرهن ذلك وأعظمه 0 وكانت نساء الأنصار إنما يؤتين على جنوبيهن ، فأنزل الله عز وجل : [نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ] 0

(1) أخرجه الطبراني في " الكبير " : رقم 11097 ، والحاكم في " المستدرک " : 2/1950 وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي ، وصحح إسناده إسناده العلامة أحمد شاكر في " عمدة التفسير " : 2/191 0

(2) تهذيب السنن - (3/790) بحاشية معالم السنن - للإمام ابن القيم ، تحقيق أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي 0
فهذا هو الثابت عن ابن عمر ، ولم يفهم عنه من نقل عنه غير ذلك 0 انتهى 00

ثم قال : " فقد صح عن ابن عمر أنه فسر الآية بالإتيان في الفرج من ناحية الدبر ، وهو الذي رواه عنه نافع 0 وأخطأ من أخطأ على نافع ، فتوهم أن الدبر محل الوطء لا طريق إلى وطء الفرج 0 فكذبهم نافع 0 وكذلك مسألة الجواري 0 إن كان قد حفظ عن ابن عمر أنه رخص في الإجماض لهن ، فإنما مراده إتيانهن من طريق الدبر ، فإنه قد صرح في الرواية الأخرى بالإنكار على من وطئهن في الدبر ، وقال (أو يفعل هذا مسلم) ؟ ! فهذا يبين تصديق الروايات وتوافقها عنه " 0
ثم يقول - رحمه الله - : " والذي يبين هذا ويزيده وضوحاً : أن هذا الغلط قد عرض مثله لبعض الصحابة حين أفتاه النبي r بجواز الوطء في قبلها من دبرها ، حتى بين له r بياناً شافياً 000 فوق الاشتباه في كون الدبر طريقاً إلى موضوع الوطء ، أو هو مأى 0 واشتبه على من اشتبه عليه معنى " من " بمعنى " في " فوق الوهم (1) 0
فبالخلاصة :

أن حديث ابن عمر الذي يحتمل الإباحة ، ثابت وصحيح ، غير أن متنه معارض ، فيقدم قول ابن عمر بالتحريم الذي لا يقبل أي احتمال 0
ولهذا قال الحافظ ابن كثير " 000 وهذا نص منه - أي ابن عمر - بتحريم ذلك ، فكل ماورد عنه مما يحتمل ويحتمل ، فهو مردود إلى هذا الحكم " (2) 0 والله تعالى أعلم 0

فقد روى الطبري عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب عن مالك أنه أباحه ، وروى الثعلبي في تفسيره من طريق المزني ، قال : كنت عند ابن وهب وهو يقرأ علينا رواية مالك ، فجاءت هذه المسألة ، فقام رجل فقال : يا أبا محمد ارو لنا مارويت ، فامتنع أن يروي لهم ذلك 0 وقال : أحذكم يصحب العالم ، فإذا تعلم منه لم يوجب له من حقه مايمنعه من أقبح ما يروى عنه ، وأبى أن يروي ذلك 0

(1) تهذيب السنن - بحاشية معالم السنن - لابن القيم : 3/790 0
(2) وهذا الذي أيده الإمام الشنقيطي رحمه الله في " الأضواء " : 1/124 0 128 -

.. أما إمام دار الهجرة مالك - رحمه الله - فله قولان :
.. روي عنه القول بالإباحة ، من رواية عطاء بن موسى ، عن عبدالله بن الحسن ، عن أبيه أنه حكى عن مالك إباحة ذلك 0
وروي عن مالك أنه قال : ما أدركت أحداً أقتدي به في ديني يشك أنه حلال 0 وأهل العراق من أصحاب مالك ينكرون ذلك 0

قال ابن العربي في " أحكام القرآن " : " 000 وقد جمع ذلك ابن شعبان في كتاب (جماع النسوان وأحكام القرآن) وأسند جوازه إلزمرة كريمة من الصحابة والتابعين ، وإلى مالك روايات كثيرة " 0 وعزى هذا القول عنه إلكتاب " السر " له (1) 0 وفي مختصر ابن الحاجب عن ابن وهب عن مالك إنكار ذلك ، وتكذيب من نقله عنه 0

قال مالك لابن وهب وعلي بن زياد لما أخبراه أن ناساً بمصر يتحدثون عنه أنه يجيز ذلك ، فنفر من ذلك ، وبادر إلى تكذيب الناقل فقال : كذبوا عليّ ، كذبوا عليّ ، ثم قال : أستم قوماً عرباً ، ألم يقل الله تعالى : [نَسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ 0] وهل يكون الحرث إلا في موضع المنبت ؟ ! (2) 0 وعن عبدالرحمن بن القاسم أن شرطي المدينة دخل عليّ مالك بن أنس رحمه الله تعالى فسأله عن رجل رفع إليه أنه قد أتى امرأته في دبرها ، فقال مالك : " أرى أن توجعه ضرباً فإن عاد إلى ذلك ففرق بينهما " (3) 0

(1) أنكر الإمام القرطبي أن يكون له كتاب اسمه " السر " ، وأثبت ابن حجر في التلخيص ، قال : قلت : وكتاب السر وقفت عليه في كراسة لطيفة من رواية الحارث بن مسكين عن عبدالرحمن بن القاسم عن مالك ، وهو يشتمل على نوادر من المسائل ، وفيها كثير مما يتعلق بالخلفاء ، ولأجل هذا سمي كتاب السر 0

(2) تفسير القرطبي : 1/903 0

(3) المدخل لابن الحاج : 2/196 - 197 0

وأما مارواه أبو بكر بن زياد النيسابوري قال : " حدثني اسماعيل بن حصن ، حدثني إسرائيل بن روح سألت مالك بن أنس : ماتقول في إتيان النساء في أدبارهن ؟ قال : ما أنتم إلا قوم عرب ، هل يكون الحرث إلا موضع الزرع ؟ لا تعدو الفرج ، قلت : يا أبا عبدالله إنهم يقولون إنك تقول ذلك ؟ قال : يكذبون عليّ ، يكذبون عليّ " (1) 0

لكن الحافظ ابن حجر قال : " لكن الذي روى عن ابن وهب غير موثوق به (يقصد التكذيب) والصواب ما حكاها الخليلي (يقصد به القول بالرجوع) " (2) 0

وقال الحافظ في الفتح (3) : " وعلى هذه القصة اعتمد المتأخرون من المالكية ، فلعل مالكاً رجع عن قوله الأول ، أو كان يرى أن العمل على خلاف حديث ابن عمر ، فلم يعمل به وإن كانت الرواية فيه صحيحة على قاده " 0

والذي يترجح القول بالرجوع عن ذلك إلى القول بالتحريم (4) 000 والله أعلم 0

أما الإمام الشافعي - رحمه الله - : فحكى ابن عبد الحكم عن الشافعي أنه قال : " لم يصح عن رسول الله r في تحريمه ولا في تحليله شيء ، والقياس أنه حلال " (5) 0

(1) ابن كثير في تفسيره : 1/272 0

(2) ما نقل عن الإمام مالك بتكذيب من نسب إليه إباحة وطء المرأة في الدبر غير ثابت ، بل الصحيح أنه كان يقول بالحل غير أنه رجع عنه 0 (3) 8/190 0

فائدة : روى عن الأوزاعي : يجتنب أو يترك من قول أهل الحجاز خمس ، ومن قول أهل العراق خمس ، من أقوال أهل الحجاز : إستماع الملاهي ، والمتعة ، وإتيان النساء في أدبارهن ، والصرف ، والجمع بين الصلاتين بغير عذر ، ومن أقوال أهل العراق : شرب النبيذ ، وتأخير العصر حتى يكون ظل الشيء أربعة أمثاله ، ولا جمعة إلا في سبعة أمصار ، والفرار من الزحف ، والأكل بعد الفجر في رمضان 0

(4) المدخل لابن الحاج : 2/198 0

(5) أخرجها الحاكم في " مناقب الشافعي " ، وابن أبي حاتم في " مناقب الشافعي " ، والبيهقي في " معرفة السنن والآثار " : 5/335 0

قال الحاكم : لعل الشافعي كان يقول ذلك في القديم ، فأما في الحديث ، فالمشهور أنه حرّمها (1) 0 وكذلك قال الربيع عن الشافعي ، وأنه قد نص الشافعي على تحريمه في ستة من كتبه 0

قال أبو نصر الصباغ : " كان الربيع يحلف بالله لا إله إلا هو ، لقد كذب - يعني ابن عبدالحكم - على الشافعي في ذلك ، لأن الشافعي نص على تحريمه في ستة كتب من كتبه " (2) 0

قال ابن حجر : " وتكذيب الربيع لمحمد لا معنى له ، لأنه لم ينفرد بذلك ، فقد تابعه عبدالرحمن بن عبدالله أخوه عن الشافعي 000 " وإن كان كذلك فهو قول قديم ، وقد رجع عنه الشافعي ، كما قال الربيع ، وهذا أولى من إطلاق الربيع تكذيب محمد ابن عبدالله بن عبدالحكم ، فإنه لا خلاف في ثقته وأمانته " (3) 0

وأما قصة المناظرة التي جرت بينه وبين محمد بن الحسن في تقرير الإباحة 0 قال ابن حجر : " ولا شك أن العالم في المناظرة يتقذر القول وهو لا يختاره ، فيذكر أدلته إلى أن ينقطع خصمه ، وذلك غير مستنكر في المناظرة 00 والله أعلم " (4) 0

وجماع كل هذا ما قاله الإمام ابن القيم : فلعل الشافعي - رحمه الله - توقف فيه أولاً ، ثم لما تبين له التحريم وثبوت الحديث فيه رجع إليه ، وهو أولى بجلالته ومنصبه وإمامته من أن يناظر على مسألة يعتقد بطلانها ، يذب بها عن أهل المدينة جدلاً ، ثم يقول والقياس حله ، ويقول ليس فيه عن رسول الله r في التحريم والتحليل حديث ثابت ، على طريق الجدل ، بل إن كان ابن عبد الحكم حفظ ذلك عن الشافعي فهو قد رجع عنه ، لما تبين له صريح التحريم 0 والله أعلم 00

(1) التلخيص : 3/182 0

(2) ابن كثير : 1/346 0

(3) التلخيص : 2/182 0

(4) نفس المصدر 0

(ثم قال رحمه الله) والشافعي رحمه الله قد صرح في كتبه المصرية
بالتحريم ، واحتج بحديث خزيمة ، ووثق رواته كما ذكرنا (1) 0
" الضرب الثالث : ما اختلف فيه بين أهل العلم (2) :

" الفئدة في الإيلاء فيها وجهان :

أ (أن لا تكون إلا بالوطء في القبل دون الدبر 0

II أنها تكون بالوطء في الدبر 0

III

2 - العدة من الوطء في الدبر ، فإن كان في عقد النكاح وجبت به العدة ،
كوجوبها بالوطء في القبل ، وإن كان بسببه ، ففي وجوب العدة فيها
وجهان :

أ (تجب كوجوبها في النكاح 0

ب (لا تجب .

3 - لحوق النسب من الوطء في الدبر ، وإن كان في عقد نكاح لحق ،

وإن كان في شبهة ، ففي لحوق النسب به وجهان :

أ (إن قيل بوجوب العدة منه كان النسب لاحقاً 0

II إن قيل لا تجب العدة منه لم يلحق به النسب (3) 0

(1) تهذيب مختصر سنن أبي داود ، ومعالم السنن لابن القيم : 3/80 0

(2) القصد من الخلاف بين أصحاب الشافعي 0 t

(3) الحاوي الكبير ، وهو شرح مختصر المزني لأبي الحسن الماوردي
البصري ، يتصرف واختصار شديد 0

v جملة الأحكام التي تتعلق بالوطء في الدبر (1) :

قسم علماء الفقه الأحكام المتعلقة بالوطء إلى ثلاثة أضرب :

الضرب الأول : ما يختص بالوطء في القبل ولا يثبت بالوطء في الدبر 0

الضرب الثاني : يستوي فيه الوطء في القبل ، والوطء في الدبر 0

الضرب الثالث : ما هو مختلف فيه بين أهل العلم 0

v الضرب الأول : ما يختص بالوطء في القبل لا يثبت بالوطء في الدبر :

1. الإحصان لا يثبت بالوطء إلا في القبل ، ولا يثبت بالوطء في الدبر 0

2. إحلالها للزوج المطلق ثلاثاً لا يكون إلا بالوطء في القبل 0

3. سقوك حكم العنة ، لا يكون إلا بالوطء في القبل 0

v الضرب الثاني : يستوي فيه الوطء في القبل ، والوطء في الدبر ، وهي
سبعة أحكام :

1. وجوب الغسل بالإيلاج عليهما 0

2. وجوب حد الزنا في القبل والدبر جميعاً 0

3. كمال المهر ووجوبه بالشبهة كوجوب بالوطء في القبل 0

4. وجوب العدة منه كوجوبها بالوطء في القبل 0

5. تحريم المصاهرة ، ويثبت به كذبته بالوطء في القبل 0
 v الضرب الثالث : ما اختلف فيه بين أهل العلم (2) :
 v الفئنة في الإيلاء فيها وجهان :
 أ) أن لاتكون إلا بالوطء في القبل دون الدبر 0
 II أنها تكون بالوطء في الدبر 0

- (1) فساد العبادات في الحج ، والصيام والاعتكاف 0
 (2) وجوب الكفارة بإفساد الحج والصيام 0
 (3) القصد من الخلاف بين أصحاب الشافعي 0 t
 الفصل الثالث
 الدراسة الطبية

إتيان الزوجة في دبرها لا تختلف صورتها عن اللواط ، فالوجه المشترك بينهما هو الإتيان في الدبر ، سواء كان ذكراً أم أنثى ، ولذلك جاء في الأثر أن غشيان الزوجة في الدبر اللوطية الصغرى 0
 ولهذا قال ابن القيم : " إن الدبر لم يتهياً لهذا العمل ، ولم يُخلَقْ له ، وإنما الذي هيء له الفرج 00 " 0
 ثم ذكر من الناحية الطبية : " 000 فإن ذلك مضر بالرجل ، ولهذا ينهى عنه عقلاء الأطباء ، لأن للفرج خاصية في اجتذاب الماء المحتقن وراحة الرجل منه ، والوطء في الدبر لا يعين على اجتذاب جميع الماء ، ولا يخرج كل المحتقن بمخالفته للأمر الطبيعى " (1) 0
 وقد أثبت الطب الحديث صحة ما ذهب إليه ابن القيم حيث بين د. محمد عبد الحميد شاهين أستاذ الفقاريات وعلم الأجنة المساعد بقسم العلوم البيولوجية - كلية التربية بجامعة عين شمس في بحثه حول العلاقة الجنسية بين الإسلام والطب - دراسة نسيجية مقارنة بين المهبل والشرح أن التركيب لكل من المهبل وقناة الشرح مرتبط ارتباطاً كلياً بالوظيفة المنوط له القيام بها فبطانة المهبل تختلف عن بطانة الشرح والوسط الحامضي يختلف عن وسط قناة الشرح ، والعضلات التي تساهم في حركة المهبل تختلف عن تلك التي تسبب الانقباضات في قناة الشرح ، والألياف المرنة الكثيرة التي تسبب في مرونة المهبل لا توجد في الشرح ، بمعنى أن المهبل مهياً تماماً لأداء وظيفته وهي استقبال عضو الجماع وكمرر للولادة . بينما وظيفة الشرح الرئيسية هي المساهمة مع المستقيم في إخراج فضلات الطعام على هيئة براز وسبحان الله كيف يستخدم ممر مهياً لخروج الفضلات على هيئة براز كبديل لمكان آخر مهياً لخروج خلق جديد . (2)

- (1) زاد المعاد : (4/258) 0
 (2) أبحاث المؤتمر العالمي الخامس عن الطب الإسلامي ، (ص : 499) الكويت ، الطب الإسلامي .
 إن المهبل كمستقبل لعضو الجماع به ما يؤهله للمحافظ على هذا العضو فسيولوجياً وما يسهل عملية الإيلاج ويجعل للجماع كل أهدافه السامية التي تنتهي بتكوين خلق جديد بإذن الله تعالى .

يقول الدكتور محمد علي البار : " 000 وبما أن المصابين بالشذوذ الجنسي (اللواط) يقدرّون في الولايات المتحدة بـ 18 مليوناً حسب آخر الإحصائيات ، فإن عدداً كبيراً منهم يعاني من الأمراض الجنسية ، وكذلك ينتشر بينهم الهريس بصورة تبلغ عدة أضعاف ماهي عليه عند الزناة ، كما أن سرطان الشرج وقناة الشرج يحدث لدى هؤلاء الشاذين بصورة كبيرة بالمقارنة مع غيرهم عند الزناة 0 كما أن هذه الأمراض الويلة تكثر في أفواه وحلق وبلاعيم الشاذين جنسياً لانتشار هذه الممارسات الشاذة بينهم ، وذلك بالإضافة إلى إصابة القناة الشرجية والجهاز الهضمي " 0

ويقول الدكتور : محمد عبد الحميد شاهين ومن أشهر الأمراض التي انتشرت في الأمراض الأخيرة مرض الأيدز ، ولقد أثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن أحد أسبابه العلاقات الجنسية غير السوية (اللواط) بالإضافة إلى ذلك فقد يتسبب الإتيان في الدبر في تمزق وهتك أنسجتها وارتخاء عضلاتها وسقوط بعض أجزائها مع فقدان السيطرة على المواد البرازية وعدم الاستطاعة في التحكم فيها (لتهاك وضعف العضلة العاصرة المتحكمة في البراز) وقد ثبت أيضاً أن اللواط يؤثر في الأعصاب والمخ وارتخاء عضلات المستقيم وتمزقه وانتقال عدوى الأمراض الخبيثة . وقد أثبت الطب أن اللواط والسحاق كلاهما مناف لفسولوجيا الجماع بين الزوج والزوجة وفوق هذا وذاك فإن طريقة غير كافية لإشباع العاطفة الجنسية لديهما وذلك لأنها بعيدة الأصل عن الملامسة الطبيعية ولا تقوم بإرضاء المجموع العصبي . (1)

ويقول الدكتور البار فيما يخص التهاب قناة الشرجية (2) :
" إن التهاب الشرج والقناة الشرجية نتيجة سيلان أمر شائع وغير نادر الحدوث في الغرب خاصة ، وذلك بعد انتشار الشذوذ الجنسي ، ويشكو المريض من آلام أثناء التبرز وتغنية وحكة في الشرج ، مع وجود إفرازات صديدية ، وحتى في الحالات التي لا يشكو فيها المريض أي أعراض ، فإن القناة الشرجية يوضح التهاباً وإفرازات صديدية 0
هنا نقص الميكروبات في الجهاز التناسلي 0 فإن الأطباء المتخصصين يحثون زملاءهم وطلبتهم على البحث عنها في القناة الشرجية والفم والبلعوم 0

- (1) العلاقات الجنسية بين الإسلام والطب ، دراسة نسيجية (ص: 499) المؤتمر العالمي الخامس عن الطب الإسلامي.
- (2) الأمراض الجنسية : ص 210 0

" من الأمراض التي تصيب اللوطي " مرض هريس الجنسي " (1) :
هو مرض حاد جداً ، يتميز بتقرحات شديدة حمراء اللون تكبر وتتكاثر بسرعة ، ويسببه فيروس هريس مومنس (HERPES HOMINS) ، ينتقل هذا المرض بالاتصال الجنسي إلى الأعضاء الجنسية أو الفم عند الشاذين ، وتبدأ أعراضه عند الرجال بالشعور بالحكة ، فتتهيج المنطقة ، وتظهر البثور والتقرحات على مقدمة القضيب ، والقضيب نفسه وعلى منطقة الشرج عند أهل قوم لوط 0

٢٢ من الأمراض كذلك : تآكل الأعضاء الجنسية المعدية :
يسبب هذا المرض فيروس يسمى فيروس بابيلوما (PAPILLOMA)
VIEVS

وينتقل من الأعضاء الجنسية في المصاب إلى السليم بواسطة الاتصال الجنسي ، ويظهر أثر العدوى بعد مدة تتراوح بين (1 - 9) أشهر 0
وعلامات هذا المرض وجود ثآليل حمراء تغطي منطقة الأعضاء الجنسية في المصاب ، فهي تظهر على مقدمة القضيب وعلى الجلد المغطى لها وعلى القضيب نفسه 0
ونسبة وجودها عند غير المختونين أكثر من المختونين ، كما تظهر هذه الثآليل عند الشاذين الذين يستخدم معهم قوم لوط على الشرج والمنطقة المحيطة به 0

٢٣ يقول الدكتور محمد حلمي وهذان (2) :
" إن الذين يمارسون اللواط ، تأتي لهم أمراض عديدة ، وعندهم أمراض ناتجة عن نقص المناعة الذي يحدث من مرض الإيدز 0

(1) نقلاً عن التبيان فيما يحتاج إليه الزوجان : للدكتور جاسم مهلهل
الباسين : ص : 40 0
(2) الندوة التي أقيمت في الكويت في 6 ديسمبر 1993م 0

٢٤ ومن الأمراض المنتشرة في الشاذين جنسياً (اللوطيين) :
٢٥ يقول الدكتور البار : " تنتشر الأمراض الجنسية في الشاذين بصورة مرعبة حقاً ، يكادون ينفردون ببعض الأمراض ، وأشهرها وأكثرها إثارة (الإيدز) أو (مرض فقدان المناعة المكتسبة) 000 وخطورة هذا المرض أنه مميت في خلال عامين أو ثلاثة منذ ظهور الأعراض ، وسببه نقص شديد في وسائل الدفاع الممثلة بصورة خاصة في الخلايا للمفاوية من نوع (T4) التي تقل في الدم 0
ومن أخطر الآثار المترتبة على وطء المرأة في دبرها ما ذكره الدكتور النسيمي في كتابه (الطب النبوي والعلم الحديث) (1) : (أن ذلك يؤدي لتوسعة الشرج وارتخاء المعرة الشرجية ، وقد يصاب بسلس غائطي ، أي يخرج البراز بشكل لا إرادي ، وقد يُصاب بالانعكاس النفسي) لانعكاس الوطاء من الوضع الطبيعي إلى الشذوذ 0

ويقول الدكتور البار (2) : " وفي الحالات التي يتم فيه الجماع عن طريق الشرج (في الذكور والإناث) فإنه القناة الشرجية تلتهب التهاباً شديداً مع وجود إفرازات قيحية دموية يصحبها نزيف في بعض الأحيان وقد تتحول هذه الالتهابات المزمنة إلى سرطان ويكون غشاء القناة الشرجية محتقناً متقرحاً مليئاً بالبثور الصديدية الدموية وتظهر الخراج كما تحدث نواسير بين المستقيم والمهبل أو القناة الشرجية والمهبل .
وبعد فلقد سد الإسلام كل المنافذ التي تجعل الرجل ينحرف جنسياً

حفاظاً على صحته ونسله ولذا حرم وطء المرأة في دبرها وقد جاء النهي صراحة في السنة النبوية علاوة على الأمراض التي تصيب الرجل والمرأة على حد سواء ، فالتوازن الذي أوجده الله تعالى في جسم الإنسان بين الأجهزة المختلفة ووظيفة كل جهاز والملاءمة بين الوظيفة والتركيب ليس عشوائياً إنما كل عضو له تركيب نسيجي معين مرتبط بوظيفة معينة ، فما بالنا أبعد ما نكون عن فهم هذا التوازن في جسم الإنسان خاصة في عصرنا الحالي ، إلا أن إنسان العصر كسر هذا التوازن وخالف الفطرة التي فطرنا الله عليها وغير وظيفة الأعضاء ، فالخروج على الفطرة السوية يعود بالشر الوبيل على الفرد والمجتمع ، وحتى لو نجح العلماء في إيجاد علاج للأمراض الجنسية المعاصرة فلن يغير هذا العلاج من شئ في القواعد الأساسية لديننا الحنيف وسيظل الخروج عنها خروجاً عن الفطرة الإنسانية السوية .

- (1) الطب النبوي والعلم الحديث : د0 محمد ناظم النسيمي : 2/123
(2) الأمراض الجنسية ، د. محمد البار (ص : 371) .

الخاتمة

الحمد لله الذي أتم علينا النعمة ووفقنا لانجاز هذا البحث الذي تبين لي من خلاله أن القول بتحريم إتيان المرأة في الدبر هو القول الراجح 0 وأن القول بإباحته أو كراهته هو قول مرجوح ، وهذه أهم النتائج المستخلصة منه :

(1) ثبوت بعض الأحاديث النبوية الدالة على تحريم إتيان المرأة في دبرها ، والبعض منها فيه التصريح بذلك ، كحديث أم سلمة ، وابن عباس - رضي الله عنهم - 0

(2) ثبوت القول بالتحريم عن طائفة من الصحابة والتابعين 0

(3) القول بتحريم إتيان المرأة في دبرها هو قول جمهور الفقهاء من الأئمة الأربعة وغيرهم 0

(4) جماهير السلف والخلف على القول بتحريمه ، بل نقل الماوردي إجماع الصحابة على ذلك ، وهو ثابت - كما فصلناه - عن أبي الدرداء وعبدالله بن عمرو بن العاص وابن عباس وأبي هريرة وابن مسعود - رضي الله عنهم - 0

(5) انعقاد الإجماع على تحريمه كما حكاه العيني في " البناية " 0

(6) القول بتحريم ذلك موافق للمنقول والمعقول وقواعد الشريعة التي جاءت بإزالة الضرر وتقليله ، حيث أثبت الطب أن الوطء في الدبر يكون سبباً في أمراض خبيثة منهكة وقاتلة 0

(7) أن نسبة القول بإباحة الوطء في الدبر إلى ابن عمر t غير صريحة ، بل الثابت خلافها ، وهو ما نص عليه بعض المحققين كالذهبي وابن القيم وابن كثير 0

(8) أن نسبة القول بإباحة الوطء في الدبر إلى الإمام مالك ثابتة غير أنه رجع عنه ، وشدد في ذلك 0

(9) أن نسبة القول بإباحة الوطء في الدبر إلى الإمام الشافعي غير صريحة ، على أنه - مع ثبوته - قول قديم له رجع عنه ، وذهب ابن القيم إلى مذهب أن الشافعي الأول : التوقف ، ثم قال بالتحريم ، وهذا أظهر

- 0
10) أن نسبة القول بإباحة الوطاء في الدبر إلى طائفة كبيرة من الصحابة والتابعين - كما حكاه ابن العربي عن ابن شعبان - وهم ، بل الصواب خلافه ، فالقائلون بالإباحة طائفة قلة قليلة ، وفي كلام بعضهم نوع احتمال
0
11) أن نسبة القول بإباحة الوطاء في الدبر مطلقاً للشيعة الإمامية لا يصح ، بل الصحيح في المذهب الكراهة 0

1 - القرآن الكريم :

v مصادر التفسير :

- 1 0 تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمد الألوسي البغدادي المتوفي سنة 1270 هـ ، إدارة الطباعة المنيرية ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة 1405 هـ / 1985 م 0
2 0 أحكام القرآن ، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص المتوفي سنة 370 هـ ، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى ، طبع بمطابع الأوقاف الإسلامية في دار الخلافة العلية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان 0
3 0 زاد المسير في علم التفسير ، للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن

الجوزي القرشي البغدادي ، ولد سنة 508 هـ ، وتوفي سنة 596 هـ ،
رحمه الله تعالى ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى
1384هـ - 1964م0

v مصادر الحديث وعلومه :

- 11 البحالاالبحرالزخار ، المعروف بمسند البزار للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي البزار ، 292 هـ 0 تحقيق د0 محفوظ الرحمن زين الله ، مؤسسة علوم القرآن ، بيروت ، ومكتب العلوم والحكم - المدينة المنورة - الطبعة الأولى 1988م 0
- 2 بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث للإمام الحافظ نور الدين علي بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي 807 هـ 0 تحقيق دراسة د0 حسين أحمد صالح الباكري ، طبعة مركز خدمة السنة والسيرة النبوية ، الطبعة الأولى 0
- 3 تاريخ بغداد للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي - 463 هـ 0 دار الكتب العلمية - بيروت 0
- 4 معالم التنزيل - للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي - 516 هـ 0 إعداد وتحقيق خالد عبدالرحمن مروان سدار - دار المعرفة - بيروت - لبنان 0
- 5 تقريب التهذيب - للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - 852 هـ 0 تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - دار المعرفة - بيروت 0
- 6 التلخيص الحبير - للإمام شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني - 852 هـ 0 تعليق السيد عبدالله هاشم اليماني المدني - دار المعرفة - بيروت 0
- 7 جامع البيان في تأويل القرآن - لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري - 310 هـ 0 دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان 0
- 8 الجامع الصحيح - وهو سنن الترمذي - لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة - 297 هـ 0 تحقيق أحمد محمد شاكر - دار إحياء التراث 0
- 9 سنن أبي داود - للإمام الحافظ المصنف أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي - 275 هـ 0 دار الكتب العلمية - بيروت 0
- 10 السنن الكبرى - للإمام أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي 303 هـ 0 تحقيق دكتور عبدالغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان 0
- 11 السنن الكبرى - للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي - المعرفة - بيروت - لبنان 458 هـ 0
- سنن ابن ماجه - للحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني - 275 هـ 0 تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 0
- 12 شرح السنة - للإمام المحدث الفقيه الحسيني بن مسعود البغوي - 516 هـ 0 تحقيق شعيب الأرناؤوط - المكتب الإسلامي 0
- 13 شرح مشكل الآثار - لأبي جعفر أحمد - محمد بن سلامة الخطاوي - 321 هـ 0 تحقيق شعيب الأرناؤوط - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى 1415 هـ - 1994م 0
- 14 شرح معاني الآثار - للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة

- الطحاوي - 321 هـ 0 تحقيق محمد النجار - دار الكتب العلمية 0
15 شعب الإيمان - للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي 458 هـ 0
تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول - دار الكتب العلمية -
بيروت - لبنان 0
16 صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان - للأمير علاء الدين علي بن بلبان
الفارسي - 739 - تحقيق شعيب الأرنؤوط 0 الطبعة الثالثة - 1418 هـ -
1997م - مؤسسة الرسالة - بيروت 0
17 صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري - 261
هـ 0 دار إحياء التراث العربي - بيروت 0
18 العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، للإمام الحافظ أبي الحسن علي
بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني - 385 هـ 0
19 الكامل في ضعيف الرجال - للإمام الحافظ أبي أحمد عبدالله بن عدي
الجراني - 365 هـ 0 دار الفكر - للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة
الثانية 0
20 كشف الإسناد عن زوائد البزار على الكتب الستة - للحافظ نور الدين
علي بن أبي بكر الهيثمي - 807 هـ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي -
مؤسسة الرسالة 0
21 مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر
الهيثمي - 807 هـ 0 دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الثالثة -
1402 هـ - 1982م 0
22 مساويء الأخلاق للخرائطي - دار المعرفة - بيروت 0
23 المصنف للحافظ الكبير أبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني - 211
هـ 0 تحقيق - حبيب الرحمن الأعظمي - المكتب الإسلامي 0
24 المعجم الأوسط - للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني -
360 هـ 0 تحقيق أيمن صالح شعبان ، سيد أحمد إسماعيل - دار الحديث
- القاهرة 0
25 المعجم الكبير - للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني -
360 هـ 0 حققه حمدي عبدالمجيد السلفي - الطبعة الثانية 0
26 المنتقى - للإمام الحافظ الحجة أبي محمد عبدالله بن علي بن الجارود
النيسابوري 0 تخريج مسعد بن عبد الحميد بن محمد السعدي - دار الكتب
العلمية - بيروت - لبنان 0
27 موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان - للحافظ نور الدين علي بن أبي
بكر الهيثمي - 807 هـ 0 تحقيق حسين سليم أسد الدار وعبد الله علي
الكوشك - دار الثقافة العربية 0
28 النهاية في غريب الحديث والأثر : للإمام مجد الدين أبي السعادات
المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ،
محمود محمد الطناحي ، الناشر : المكتبة الإسلامية 0

فهرس الموضوعات	
الموضوع الصفحة	
المقدمة 1	v
الفصل الأول : (الدراسة الحديثية) 2	v
الأحاديث المرفوعة	v
رواية جابر بن عبدالله 2	v
رواية أم سلمة 4	v
رواية أبي هريرة 6	v
رواية ابن عباس 8	v
رواية عبدالله بن مسعود 9	v
رواية خزيمه بن ثابت 10	v
رواية علي بن طلق 13	v
رواية عمر بن الخطاب 15	v
رواية عبدالله بن عمرو بن العاص 16	v
رواية أبيّ بن كعب 18	v
رواية عقبة بن عامر 19	v
رواية أبي سعيد الخدري 20	v
رواية أخرى لأبي هريرة 22	v
رواية أخرى لابن عباس 25	v
رواية عمران بن حصين 26	v
رواية سمرة بن جندب 27	v
(المبحث الثاني) :	v
الآثار ودراستها 28	v
أثر أبي الدرداء 28	v
أثر ابن عباس 29	v
أثر ابن مسعود 30	v
أثر أبي هريرة 31	v
أثر ابن سلمة بن عبدالرحمن وابن المسيب 32	v
أثر عطاء بن أبي رباح 33	v
أثر مجاهد 34	v
(الفصل الثاني) :	v
الدراسة الفقهية 35	v
قول الجمهور وأدلتهم 35	v
من الكتاب العزيز 35	v
من السنة النبوية 36	v
من المعقول 36	v
دليل الاستصحاب 39	v
دليل القياس 39	v
دليل الاجماع 39	v

- v أقوال أهل العلم في ذلك 41
- v قول المبيحين وأدلتهم 45
- v من قال بالجواز مع الكراهة 46
- v الشيعة الإمامية 46
- v أدلتهم من المعقول 47
- v جواب الجمهور على المبيحين 48
- v الجواب عما نقل عن ابن عمر من القول بالاباحة 50
- v الجواب عما نقل عن الإمام مالك من القول بالاباحة 54
- v الجواب عن قصة المناظرة بين الشافعي ومحمد بن الحسن في الإباحة 56
- v جملة الأحكام التي تتعلق بالوطء في الدبر 58
- v (الفصل الثالث) :
- v الدراسة الطيبة 63
- v نظرة الطب الحديث للإتيان في الدبر 63
- v الخاتمة 67
- v الفهارس 69

جامعة الكويت
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم التفسير والحديث

وطء المرأة
في الموضع الممنوع منه شرعاً
دراسة حديثة فقهية طبية

&&&

للدكتور
طارق بن محمد الطواري
المدرس بقسم التفسير والحديث
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت
&&&

1420 هـ - 1999م
نشر البحث في مجلة كلية الشريعة عدد شوال 1422

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي أكمل لنا الدين وأتم علينا النعمة ، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد خير نبي بعث إلى خير أمة ، وعلى آله وصحبه أولي الفضائل الجمة الذين أخذوا بالكتاب والحكمة ، والتزموا الشريعة بأكملها وأقاموا الملة ، وبعد :

فإنَّ منها يجب أن يعلم أن شريعة الله تعالى فيها تحقيق لمصالح العباد ، وهي كلها رحمة وحكمة وعدل ، ليس شيء فيها خارج عن ذلك ، بل كل تشريع فيها يحقق للمكلف النفع والمصلحة في دينه ودنياه 0

وهذه المصالح المترتبة على التشريع ، فيها : المصالح الضرورية والحاجيات والتحسينات ، وهي المعروفة عند الأصوليين بـ " مقاصد الشريعة " ، وهي خمسة :

1. حفظ الدين 0

2. وحفظ النفس 0

3. وحفظ العقل 0

4. وحفظ المال 0

5. وحفظ العرض 0

وهي : الأغراض التي لأجلها شرع الله الشرائع وأنزل الأحكام ورتب الثواب والعقاب 0

ومما شرع لحفظ النفس : الزواج ، وذلك لبقاء النوع وتكثيره ، وعدم الوقوع في الفواحش كالزنا واللواط ومقدماتها ، وقد جاء مقصد "حفظ العرض " مكملًا لذلك بوقايته من أسباب الفجور والريذيلة 0 ومن المسائل التي لها تعلق بهذين المقصدين ، مسألة " إتيان المرأة في دبرها " ، فهي من جهة كونها مما يتفرع على عقد النكاح ، تدرج في المقصد الأول الذي

جاءت الشريعة بتحقيقه ، ومن جهة كونها انتهاك للعرض والشرف - على القول بتحريمه ، وهو الصواب - كما سيأتي بيانه - تدرج في المقصد الثاني الذي جاءت الشريعة بحمايته 0

ولما رأيتُ هذه المسألة قد كثر فيها الخلاف قديماً وحديثاً ، ولم أجد من أفرد بها بالبحث والتصنيف قمت بدراستها وتحقيق القول فيها 0 وقد سميت هذه الدراسة بـ (وطء المرأة في الموضع المكروه - دراسة حديثة فقهية طبية) 0

وأسميته بالموضع المكروه تأديباً في احترام ذات المرأة وإكرامها وهو مكروه طبعاً ، إذ تنفر عنه الطبائع السليمة 0

ومكروه شرعاً كراهية تحريم 0

فجاء هذا القيد ليخرج الوطاء في الموضع المألوف والمشروع ورغبت في استقراء ودراسة الأحاديث والآثار وأقوال الفقهاء والأطباء في هذه

المسألة إبراء للذمة وخدمة للأمة خاصة بعد الانفتاح على العالم الخارجي ونقل كثير من الشذوذ حياً عبر الفضاء إلى أبناء المسلمين 0

مما تحتم بيانه والجواب عليه والتحذير منه 0

خطة البحث
وقد كانت دراستي على النحو التالي :
قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول :

٧ الفصل الأول : الدراسة الحديثية وفيه مبحثان :
فقد جمعت فيه - مستقرئاً - الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة
والمقطوعة التي جاءت في الباب ، مع النقد الحديثي لها ، مستأنساً
بأقوال العلماء عليها 0
المبحث الأول : الأحاديث المرفوعة ودراستها 0
المبحث الثاني : الآثار الموقوفة والمقطوعة ودراستها 0

٧ الفصل الثاني : الدراسة الفقهية :
ذكرت فيه أدلة الفقهاء من المنقول والمعقول ، مبتدأ بأدلة المحرمين لها
- وهم جمهور الفقهاء - ثم أدلة المبيحين ، مع حكاية أقوالهم في ذلك
ومناقشتها 0
وقد أضفت إليها حكاية مذاهب غير أهل السنة من الشيعة الإمامية
والزيدية والإباضية ، مع سياق أدلتهم في المسألة 0
ثم فرغت - بعد تنفيذ أدلة المبيحين لها - إلى بيان الراجح فيها 0
ثم شرعت في تحقيق ما نسب إلى ابن عمر t والإمامين مالك والشافعي
رحمهما الله تعالى من إباحة ذلك 0

٧ الفصل الثالث : الدراسة الطبية :
ذكرت فيه الآثار المترتبة على هذا الفعل القبيح من الأضرار والأمراض
التي نص عليها الطب ، سيما الطب الحديث منه 0

٧ وختمتها بخاتمة :
بينت فيها نتائج البحث التي توصلت إليها 0
والله موفق لما فيه خير الدنيا والآخرة 0

الباحث
دكتور / طارق محمد الطواري
المدرس بقسم التفسير والحديث

الفصل الأول
الدراسة الحديثية
المبحث الأول

الأحاديث المرفوعة ودراساتها

v الحديث الأول : رواية جابر بن عبدالله 0
عن جابر بن عبدالله : " أن يهود كانت تقول إذا أُتيت المرأة من دبرها في
قبلها، ثم حملت كان ولدها أحول 0 قال : فنزلت : [نسائكم حرث لكم
فأتوا حرثكم أنى شئتم] (1) 0

- ٢٢ أخرجه البخاري - في صحيحه - كتاب التفسير - باب نسائكم حرث لكم ،
فأتوا حرثكم أنى شئتم - (8/37) - حديث رقم (4528) 0
٢٣ ومسلم - في صحيحه - كتاب النكاح - باب جواز جماعه امرأته في قبلها
، من قدامها ومن ورائها ، من غير تعرض للدبر - (2/1058 - 1059) -
حديث رقم (1435) 0
٢٤ وأبو داود - في سننه - كتاب النكاح - باب في جامع النكاح - (2/249) -
حديث رقم (2163) 0
٢٥ والترمذي - في سننه - كتاب تفسير القرآن - باب ومن سورة البقرة - (5/215) -
حديث رقم (2978) 0 وقال " حسن صحيح " 0
٢٦ والنسائي في الكبرى - كتاب عشرة النساء - باب إتيان المرأة مجابة - (5/313)
حديث رقم (8973) 0
٢٧ وابن ماجه - في سننه - كتاب النكاح - باب النهى عن إتيان النساء في
أدبارهن (1/620) - حديث رقم (1925) 0
٢٨ والدارمي - في سننه - كتاب النكاح - باب النهى عن إتيان النساء في
أعجازهن - (2/122) - حديث رقم (2214) 0
(1) سورة البقرة : الآية رقم 223 0

.. والحديث له طريق آخر :
 .. أخرجه الطحاوي - في شرح معاني الآثار - كتاب النكاح - باب وطء
 النساء في أديارهن - (3/44) 0
 .. من طريق إسماعيل بن عياش ، عن سهيل ، عن الحارث بن مخلد ، عن
 أبي هريرة به 0
 .. وإسماعيل بن عياش معروف ، ضعفه في الحجازيين ، وهذا منه لأن
 سهيل بن أبي صالح مدني 0
 .. وله طريق ثالث :
 .. أخرجه الإمام أحمد - في مسنده - مسند أبي هريرة - (2/429) 0 من
 طريق يحيى بن سعيد عن عوف ، قال : ثنا خلاص ، عن أبي هريرة ،
 والحسن عن النبي r به 0
 .. والحاكم - في مستدركه - كتاب الإيمان - باب التشديد في إتيان الكاهن
 وتصديقه - (1/8) 0
 .. من طريق الحارث بن أبي أسامة ، ثنا روح بن عبادة ، ثنا عوف ، عن
 خلاص ، وحسن عن أبي هريرة 0 فذكره وليس فيه " حاض " 0
 .. والحديث بمجموع طرقه صحيح 0

.. الحديث الرابع : رواية ابن عباس 0
 عن ابن عباس قال : " جاء عمر إلى رسول الله r فقال : يا رسول الله :
 هلكت 0 قال : وما أهلكك ؟ قال : حولت رحلي الليلة 0 قال : فلم يردّ
 عليه رسول الله r شيئاً 0 قال : فأنزلت على رسول الله r هذه الآية : [
 نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم] (1) 0 أقبل وأدبر واتق
 الدبر والحیضة 0

.. أخرجه الترمذي - في سننه - كتاب تفسير القرآن - باب ومن سورة
 البقرة - (5/216) - حديث رقم (2980) 0
 .. والنسائي - في السنن الكبرى - كتاب عشرة النساء - باب تأويل قول
 الله جل ثناؤه [نساؤكم حرث لكم 1000] - (5/314) - حديث رقم (8977) 0
 .. والإمام أحمد في مسنده - مسند ابن عباس - (1/297) 0
 .. والطبري - في تفسيره - (2/490 - 491) - حديث رقم (4350) 0

٢٢ والطبراني - في الكبير - (12/9) - حديث رقم (12317) 0
٢٢ وأبو يعلى - في مسنده - مسند عبدالله بن عباس - (5/121) - حديث
رقم (2736) 0
٢٢ والواحدى - في أسباب النزول - (ص 53) 0
٢٢ والبغوي - في تفسيره - (1/198) 0
٢٢ والبيهقي - في سننه الكبرى - كتاب النكاح - باب إتيان النساء في
أدبارهن - (7/198) 0
عن طريق يعقوب القمي ، عن جعفر بن أبي المغيرة ، عن سعيد بن
جبير ، عن ابن عباس به 0
وإسناده حسن ، يعقوب وشيخه صدوقان 0
قال أبو عيسى الترمذي : " هذا حديث حسن غريب " 0
صححه ابن حبان وابن حجر انظر " الفتح " (8/191) 0
(1) سورة البقرة : الآية رقم 223 0

٢٢ الحديث الخامس : رواية عبدالله بن مسعود 0
عن عبدالله بن مسعود 0 قال : قال رسول الله r : " لا تأتوا النساء في
أعجازهن ولا أدبارهن " (1) 0

(1) أخرجه ابن عدى - في الكامل - في ترجمة زيد بن ربيع - (3/1062)
من طريق محمد بن حمزة ، عن زيد بن ربيع ، عن أبي عبيدة به 0
وإسناده واه 0 قاله ابن حجر في " التلخيص " (3/181) 0
وقال ابن كثير : " محمد بن حمزة ، وهو الجزري وشيخه فيهما مقال " (التفسير 1/271) 0
وللحديث طريق أخرى عن ابن مسعود بلفظ آخر مرفوعاً ، لكنها معلولة
بالمخالفة ، على أن سندها ضعيف - كما سيأتي في الآثار - 0

٢٢ الحديث السادس : رواية خزيمة بن ثابت 0

بن طلق ، وهو خطأ لعله في النسخ 0
وقال الترمذي : حديث علي بن طلق حديث حسن ، وسمعت محمداً
يقول : لا أعرف لعلي بن طلق عن النبي r غير هذا الحديث الواحد ، ولا
أعرف هذا الحديث من حديث علي بن طلق السحيمي 000 " 0

الحديث الثامن : رواية عمر بن الخطاب 0
عن عمر بن الخطاب t عن النبي r قال : " إن الله لا يستحي من الحق :
لا تأتوا النساء في أدبارهن " 0

أخرجه النسائي - في الكبرى - كتاب عشرة النساء - باب ذكر حديث
عمر بن الخطاب فيه - (5/321 - 322) 0 حديث رقم (9008) 0
والبزار في مسنده (البحر الزخار) - باب ومما روي ابن الهاد عن عمر
بن الخطاب (1/474) t - حديث رقم (339) 0
وقال البزار - وهذا الحديث لانعلمه يروى إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد 0
وأخرجه النسائي - في السنن الكبرى - كتاب عشرة النساء - وباب ذكر
حديث عمر بن الخطاب فيه - (5/322) - حديث رقم (9009) 0
من طريق زمعة بن صالح ، عن عمرو بن دينار ، عن طاوس ، عن عبدالله
بن الهاد 0

قال الدارقطني في العلل (2/166 - 167) 0 وسئل عن حديث
عبدالله بن شداد بن الهاد ، عن عمر ، عن النبي r : " لا تأتوا النساء في
أدبارهن " 0

فقال : هو حديث يرويه زمعة بن صالح ، واختلف عنه 0 فرواه عثمان بن
اليمان ، عن زمعة ، عن ابن طاوس ، عن أبيه ، عن عبدالله بن شداد ،
عن عمر 0

٢٢ ورواه يزيد بن أبي حكيم العدني ، عن زمعة ، عن ابن طاووس ، عن أبيه ، وعن عمرو بن طاووس ، عن عبدالله بن يزيد بن الهاد 0
يوهم في نسب ابن الهاد ، والأول أصح 0
٢٣ ورواه وكيع عن زمعة ، عن ابن طاووس ، عن أبيه ، وعن عمرو بن دينار ، عن عبدالله بن فلان ، عن عمر 0
ولم يذكر طاووساً في حديث عمرو بن دينار 0
ويقول عثمان بن اليمان أصحابها ، والله أعلم 0
٢٤ وقال الهيثمي (4/298 - 299) رواه أبو يعلى والطبراني في الكبير 0
٢٥ والبزار ورجال أبي يعلى رجال الصحيح خلا عثمان بن اليمان وهو ثقة 0

٢٦ الحديث التاسع : رواية عبدالله بن عمرو بن العاص 0
عن عبدالله بن عمرو بن العاص أن النبي r قال في الذي يأتي امرأته في دبرها : " هي اللوطية الصغرى " 0 صحيح موقوفاً ، معل مرفوعاً 0

٢٧ أخرجه النسائي - في الكبرى - كتاب عشرة النساء - باب ذكر الاختلاف على عبدالله بن علي بن السائب - (5/319) - حديث رقم (8996) 0
من طريق عبدالله بن الهيثم بن عثمان نا يحي بن كثير أبو غسان ، نا زائدة بن أبي الرقاد الصيرفي ، عن عامر الأحول ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده به 0
وقال النسائي : زائدة لا أدري ما هو ، هو مجهول ، ووجدت في موضع آخر ، عاصم الأحول 0
٢٨ وأخرجه النسائي - في الكبرى - كتاب عشرة النساء - باب ذكر حديث عبدالله بن عمرو فيه - (5/320) - حديث رقم (8997) 0
٢٩ والإمام أحمد - في مسنده - مسند عبدالله بن عمر - (2/182 - 210) 0

٣٠ والبيهقي - في الكبرى - كتاب النكاح - باب إتيان النساء في أدبارهن - (7/198) 0 من طريق همام ، عن قتادة ، عن عمرو بن شعيب عنه به 0
قال الهيثمي في مجمع الزوائد (4/289) " رواه أحمد والبزار والطبراني في الأوسط ، ورجال أحمد والبزار رجال الصحيح " 0
وروى عن عبدالله بن عمرو موقوفاً 0

٣١ أخرجه ابن أبي شيبة - في مصنفه - كتاب النكاح - باب ما جاء في إتيان النساء في أدبارهن وما جاء فيه من الكراهة - (3/363) - حديث رقم (4) 0

٣٢ من طريق سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن أبي أيوب ، عن عبدالله بن عمرو موقوفاً 0

٣٣ وأخرجه عبدالرزاق في مصنفه - باب إتيان المرأة في دبرها - (11/443) - حديث رقم (20956) 0

٣٤ والبيهقي في شعب الإيمان - باب في تحريم الفروج وما يجب من التعفف عنها - (4/356) - حديث رقم (5381) 0

٣٥ من طريق معمر ، عن قتادة أن عبدالله بن عمرو قال : فذكره 0
٣٦ وقد ذكرها البخاري في " الصغير " (1/273) ، وقال " والمرفوع لا

قال : زر 0 فقلت لأبي : وما التوبة النصوح ؟
قال : سألت عن ذلك رسول الله r فقال :
" هو الندم على الذنب حين يفرط منك ، فتستغفر الله عز وجل بندا متك
عند الحافز ، ثم لا تعود إليه أبداً " 0

٢٢ أخرجه الحسن بن عرفة - في جزئه - (ص 64 - 65) - حديث رقم (0(42
من طريق الوليد بن بكير أبو خباب ، عن عبدالله بن محمد العدوي ، عن
أبي سنان البصري ، عن أبي قلابة ، عن زر بن حبيش ، عنه به 0
وعبدالله بن محمد العدوي متروك 0 رماه وكيع بالوضع 0 التقريب (0(1/448
وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص (3/181) 0 " إسناده ضعيف جداً " 0

٢٢ الحديث الحادي عشر : رواية عقبة بن عامر 0
عن عقبة بن عامر ، قال : قال رسول الله r : " لعن الله الذين يأتون
النساء في محاشهن " 0

٢٢ أخرجه ابن أبي حاتم في العلل (1/401) 0
وأخرجه الطبراني - في الأوسط - باب من اسمه أحمد - في أحمد بن
محمد بن نافع -
(2/310 - 311) - حديث رقم (1952) 0
٢٢ والعقيلي - في الضعفاء - (3/84) 0
٢٢ وابن عدى - في الكامل - في ترجمة عبدالله بن لهيعة - (4/1466) 0
من طريق عبدالرحمن بن الفضل ، عن ابن وهب ، عن ابن لهيعة ، عن
مشرح بن هاعان ، عن عقبة به 0
قال الهيثمي (4/299) " رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه عبد الصمد
بن الفضل 0
وثقه الذهبي وقال له حديث يستنكر وهو صالح الحال إن شاء الله " 0
وهذا الإسناد من منكرات عبدالصمد هذا 0
قال أبو حاتم في " علل ابنه " (1/410) : " هذا حديث منكر بهذا الإسناد
ما أعلم رواه عن ابن وهب غيره " 0
قال الطبراني (2/311) " لم يرو هذا الحديث عن ابن لهيعة إلا ابن وهب
، تفرد به عبدالصمد بن الفضل " 0

” والرواية المرسلة أرجح ، لثقة معن ويونس ، والظاهر أن الاختلاف من هشام نفسه ، فهو متكلم جداً في حفظه ، وله من مثل هذا نظائر 00 والله أعلم 0

” الحديث الثالث عشر : حديث أبي هريرة 0 t قال : قال رسول الله r : " لا ينظر الله يوم القيامة إلى رجل أتى امرأته في دبرها " 0

” أخرجه ابن ماجه - في سننه - كتاب النكاح - باب النهى عن إتيان النساء في أدبارهن - (1/619) - حديث رقم (1923) 0 والطحاوي - في معاني الآثار - كتاب النكاح - باب وطء النساء في أدبارهن - (3/44) 0 والطحاوي - في مشكل الآثار - باب بيان مشكل ماروى في السبب الذي نزل فيه قوله تعالى [نساؤكم 1000] 0 (15/429 - 430) - حديث رقم (6133) 0 من طريق عبدالعزيز بن المختار 0 وأخرجه النسائي - في الكبرى - كتاب عشرة النساء - باب ذكر اختلاف

قال : قال رسول الله : " لا ينظر الله إلى رجل أتى رجلاً أو امرأة في الدبر " 0

٢٢ أخرجه الترمذي - في سننه - كتاب الرضاع - باب ما جاء في كراهة إتيان النساء في أدبارهن - (3/469) حديث رقم (1165) 0
٢٣ والنسائي - في الكبرى - كتاب عشرة النساء - باب ذكر حديث ابن عباس فيه واختلاف ألفاظ الناقلين عليه - (5/320) - حديث رقم (9001) 0

٢٤ وابن أبي شيبة - في مصنفه - كتاب النكاح - باب ما جاء في إتيان النساء أدبارهن وما جاء فيه من الكراهة - (3/363) - حديث رقم (2) 0
٢٥ وابن الجارود - في المنتقى - (ص 297) - حديث رقم (729) 0
٢٦ وابن حبان - في صحيحه - (الإحسان) - كتاب النكاح - باب ذكر الزجر عن إتيان المرأة في غير موضع الحرث - (9/517 - 518) - حديث رقم (4203 و 4204) 0

٢٧ وأبو يعلى - في مسنده - مسند عبدالله بن عباس - (4/266) - حديث رقم (2378) 0

٢٨ وابن حزم في - المحلى - (10/99 - 100) 0
من طريق أبي خالد الأحمر ، عن الضحاك بن عثمان ، عن محزمة بن سليمان ، عن كريب ، عن ابن عباس به 0
قال الترمذي : " هذا حديث حسن غريب " 0
وخالف أبا خالد الأحمر وكيع بن الجراح 0
٢٩ فرواه النسائي في - الكبرى - كتاب عشرة النساء - باب ذكر حديث ابن عباس فيه ، واختلاف ألفاظ الناقلين عليه - (5/320 - 321) - حديث رقم (9002) 0

من طريق وكيع ، عن الضحاك بن عثمان ، عن مخزمة بن سليمان ، عن كريب ، عن ابن عباس قال : " لا ينظر الله يوم القيامة إلى رجل أتى بهيمة ، أو امرأة في دبرها " 0
وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص (3/181) " الموقوف أصح من المرفوع " 0
وأبو خالد الأحمر هو سليمان بن حبان قال فيه الحافظ في التقريب " صدوق يخطيء " 0

ووكيع بن الجراح ثبت ثقة حجة لا يقوى أبو خالد على مخالفته 0
الحديث الخامس عشر :

عن عمران بن الحصين قال : قال رسول الله r : " محاش النساء حرام " 0

٣٠ أخرجه الحارث في - مسنده - (بغية الحارث) - كتاب النكاح - باب النهي عن إتيان المرأة في دبرها - (1/548) - حديث رقم (493) 0
من طريق الخليل بن زكريا ، ثنا عمرو بن عبيد ، ثنا الحسن بن أبي الحسن عنه به 0

وفيه عمرو بن عبيد ، وهو المعتزلي المشهور ، كان داعية إلى بدعة ، اتهمه جماعة ، مع أنه كان عابداً ، التقريب (2/74) 0

والخليل بن زكريا هو الشيباني متروك (التقريب 1/228) 0

“ الحديث السادس عشر :

عن الحسن بن أبي الحسن عن سمرة بن جندب 0 قال : نهى رسول الله
r أن تؤتى النساء في أعجازهن 0 قال الحسن بن أبي الحسن : وهل
يفعل ذلك إلا كل أحمق فاجر ؟ 0

“ أخرجه الحارث في - مسنده - (بغية الباحث) - كتاب النكاح - باب
النهي عن إتيان المرأة في دبرها - (1/548) - حديث رقم (494) 0
من طريق الخليل بن زكريا ، ثنا عمرو بن عبيد ، عن الحسن بن أبي
الحسن عنه به 0
والكلام على إسناده كسابقه 0

المبحث الثاني

الآثار ودراساتها

٢٢ الأثر الأول :

عن أبي الدرداء أنه سئل عن ذلك فقال : " وهل يفعل ذلك إلا كافر ؟ " 0

٢٢ أخرجه عبدالرزاق في - مصنفه - باب إتيان المرأة في دبرها - (

0 (11/443

٢٢ أخرجه الإمام أحمد في - مسنده - مسند عبدالله بن عمرو - (2/210)

0

٢٢ وابن أبي شيبة غي - مصنفه - (3/363) - كتاب النكاح - باب ما جاء في

إتيان النساء في أدبارهن - حديث رقم (5) 0

٢٢ والطبري - في تفسيره - (2/407) - حديث رقم (4335) 0

٢٢ والبيهقي - في الكبرى - كتاب النكاح - باب إتيان النساء في أدبارهن (

0 (7/199

٢٢ من طريق قتادة ، حدثني عقبة بن وساج عنه 0

وإسناده صحيح 0

٢٢ وأخرجه عبدالرزاق - في مصنفه - باب إتيان المرأة في دبرها - (

0 (11/443) حديث رقم (20957) 0

٢٢ والبيهقي - في شعب الإيمان - باب في تحريم الفروج وما يجب

التعفف عنها - (4/355) حديث رقم (5379) 0

من طريق معمر ، عن قتادة ، عن أبي الدرداء بمثله 0

٢٢ الأثر الثاني :

عن ابن عباس أنه سئل عن الذي يأتي امرأته في دبرها ، فقال : هذا

يسأئلني عن الكفر 0

٢٢ أخرجه عبدالرزاق - في مصنفه - باب إتيان المرأة في دبرها - (

0 (4/442) - حديث رقم (20953) 0

٢٢ والنسائي في - الكبرى - كتاب عشرة النساء - باب ذكر حديث ابن

عباس فيه واختلاف ألفاظ الناقلين عليه (5/321) - حديث رقم (

0 (9004

٢٢ والبيهقي في - شعب الإيمان - باب في تحريم الفروج وما يجب من التعفف عنها - (4/355) - حديث رقم (5378) 0
من طريق معمر ، عن ابن طاوس ، عن أبيه قال : سئل ابن عباس 0 وعزاه ابن كثير في تفسيره (1/270) إلى عبد بن حميد ، وصحح إسناده وقال الحافظ في التلخيص (3/181) : " إسناده قوي " 0

٢٢ الأثر الثالث :

عن ابن مسعود قال : " محاش النساء عليكم حرام " 0

٢٢ أخرجه ابن أبي شيبة - في المصنف - كتاب النكاح - باب ما جاء في إتيان النساء في أدبارهن - (3/363) - حديث رقم (6) 0 والدارمي 0

٢٢ والهيثم بن خلف - في ذم اللواط - حديث رقم (103 ، 105) 0
٢٢ 9 والطحاوي - في شرح معاني الآثار - كتاب النكاح - باب وطء النساء في أدبارهن - (3/46) 0
٢٢ والبيهقي - في الكبرى - كتاب النكاح - باب إتيان النساء في أدبارهن - (7/199) 0

من طريق أبي القعقاع ، عن ابن مسعود به 0
رواه عنه جماعة منهم : ابن علية ، والثوري ، وشعبة ، كلهم عن أبي عبد الله الشقري ، عن أبي القعقاع به 0
وأبو القعقاع اسمه : عبد الله بن خالد ، فيه جهالة 0
وقد تابعه معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ، لكن سنده منقطع ، معن لم يدرك جده ، أخرجه الهيثم رقم (115) 0
والحديث روى مرفوعاً ، أخرجه الأثرم في - سننه - كما في - تفسير ابن كثير - (1/271) والدولابي في - الكنى - (2/85) من طريق إبراهيم بن عبد الرحمن بن القعقاع عن أبي القعقاع به مرفوعاً ، والموقوف أصح ، قاله ابن كثير 0

“ الأثر الرابع :
عن أبي هريرة قال : " من أتى أدبار الرجال والنساء فقد كفر " (1) 0
(1) راجع حديث رقم (13) 0

“ الأثر الخامس :
عن الزهري قال : سألت ابن المسيب وأبا سلمة بن عبدالرحمن عن ذلك
فكرهاه ، ونهاني عنه 0

“ أخرجه عبدالرزاق - في مصنفه - باب إتيان المرأة في دبرها - (11/443) حديث (20956) 0
والخرائطي - في المساوي - حديث رقم (459 ، 472) 0
“ والبيهقي - في شعب الإيمان - باب في تحريم الفروج وما يجب من
التعفف عنها - (4/356) - حديث رقم (5382) 0
“ والطحاوي - في شرح معاني الآثار - كتاب النكاح - باب وطء النساء
في أدبارهن - (3/45) 0
من طرق عن الزهري به 0
ورواه عن الزهري معمر ، والليث ، بن سعد ، ويونس بن بكير 0

٢٢ الأثر السادس :

عن عطاء ، عن عمرو بن قتادة قال : سئل عطاء عن إتيان النساء في أدبارهن 0 قال : ذلك كفر وما بدأ قوم لوط إلا ذلك أتوا النساء في أدبارهن ثم أتى الرجال الرجال " 0

٢٢ أخرجه الخرائطي في - المساويء - (رقم 469) من طريق محمد بن مسلم الطائفي ، عن عمرو به ، وسنده صالح ، لا بأس به ، محمد بن مسلم صدوق ، في حفظه لين 0

٢٢ الأثر السابع :

عن مجاهد قال : " من أتى امرأته في دبرها فهو من المرأة مثله من الرجل ، ثم تلا : [ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله] ، تعزلوهن في المحيض الفرج ، ثم تلا : [نساؤكم حرث لكم

فأتوا حرثكم أنى شئتم [0 قائمة وقاعدة ومقبلة ومدبرة في الفرج 0

“ أخرجه الدارمي (رقم 1115) قال : حدثنا عبيد الله بن موسى ، عن عثمان بن الأسود ، عن مجاهد به 0 وهذا سند صحيح 0

الفصل الثاني

الدراسة الفقهية

“ اختلف أهل العلم في إتيان النساء في أدبارهن على قولين :
“ ذهب جمهور الفقهاء (1) إلى المنع من وطء الزوجة في دبرها .
وهناك روايات نسب فيها إلى بعض العلماء التهوين من المنع فمن ذلك ما :

روي ذلك عن ابن عمر من الصحابة ، ونافع من التابعين ، ورواية عن مالك (2) 0 وعن الشافعي بالحل 0 وقول عند الشيعة الإمامية ، وقول عند الإباضية 0

“ أدلة جمهور العلماء على التحريم :
من القرآن الكريم : قول الله تعالى : [نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ] 0

قال ابن القيم في تفسير الآية : " وقد دلت الآية على تحريم الوطء في الدبر من وجهين :

أحدهما : أنه أباح إتيانها في الحرث ، وهو موضع الولد من الحشّ الذي هو موضع الأذى ، وموضع الحرث هو المراد من قوله : [مِنْ حَيْثُ أَمَرَكَمُ اللَّهُ] 0 قال : [فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ] 0 وإتيانها في قبلها من دبرها مستفاد من الآية أيضاً ، لأنه قال : [أَنَّى شِئْتُمْ] ، أي من أي ما شئتم من أمام أو من خلف (3) 0

وقال القرطبي في تفسيره : [أَنَّى شِئْتُمْ] معناه عند الجمهور من الصحابة والتابعين وأئمة الفتوى : أيّ وجه شئتم مقبلةً مدبرةً 0 و [أَنَّى] تجيء

(1) بدائع الصنائع : 2/331 ، شرح منح الجليل : 2/5 ، شرح الزرقاني : 3/163 ، المدخل لابن الحاج : 2/196 ، المجموع : 16/416 ، المغني :

7/22 ، منار السبيل : 2/217 ، كشف القناع : 5/210 0
 (2) ذكر القرطبي أَنَّ رواية مالك حكيت في كتاب له يسمى (كتاب السير) ، ثم قال : " وَحَدَّثَنَا أَصْحَابُ مَالِكٍ وَمَشَايِخُهُمْ يَنْكُرُونَ ذَلِكَ عَنْ مَالِكٍ ، وَسَيِّئَاتِي تَفْصِيلُ هَذَا فِيمَا بَعْدَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ " 0
 (3) زاد المعاد : 4/240 0
 سؤالاً واختياراً عن أمر له جهات ، فهو أعم في اللغة من " كيف " ومن " أين " ومن " متى " ، هذا هو الاستعمال العربي في " أَنَّى " (1) 0
 قال الشنقيطي في أضواء البيان : قوله [فأتوا] أمر بالإتيان بمعنى الجماع [حرثكم] يبين أن الإتيان المأمور به إنما هو في محل الحرث ، يعني بذر الولد بالنطفة ، وذلك هو القبل دون الدبر ، كما لا يخفى 0 لأن الدبر ليس محل بذر للأولاد ، كما هو ضروري (2) 0
 ومما يؤيد هذا التفسير ما جاء في سبب نزول هذه الآية عن جابر ، قال : كانت اليهود تقول : إذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قبلها ، كان الولد أحول ، فأنزل الله عز وجل : [نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ] (3) 0 وفي لفظ الزهري عند مسلم " إن شاء مجيبة ، وإن شاء غير مجيبة ، غير أن ذلك في صمام واحد " (4) 0
 ومن السنة فقد استدل جمهور العلماء بأحاديث الباب التي تنص على إباحة الحال والهيئات كلها ، إذا كان الوطاء في موضع الحرث وحرمة إتيان المرأة في الدبر (5) 0
 " دليل المعقول : واستدل الجمهور على الحرمة بدليل المعقول ، فقالوا : إذا كان الله حَرَّمَ الوطاء في الفرج لأجل الأذى العارض كالحيض والنفاس ، فما الظنُّ بِالْحُسْنِ الذي هو محل الأذى اللازم ، مع زيادة المفسدة بالتعرض لانقطاع النسل والذريعة القريبة جداً من أدبار النساء إلى أدبار الصبيان (6) 0
 وقد قال أصحاب أبي حنيفة (7) : أنه عندنا ولائط الذكر سواء في الحكم

- (1) تفسير القرطبي : 1/901 0
- (2) أضواء البيان ، لمحمد الأمين الشنقيطي : 1/143 0
- (3) سبق تخريجه في أحاديث الباب 0
- (4) هذه الزيادة انفرد بها الزهري عن باقي الرواة ، وهى زيادة ثقة مقبولة 0
- (5) أحكام القرآن ، لابن العربي : 1/174 ، تفسير أبي السعود : 1/223 ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي : 3/91 0 (انظر الدراسة الحديثة) 0
- (6) ابن القيم في الزاد (4/240) ، ونقل كثير من العلماء هذا المعقول فاكتفينا بالزاد لتوسعه بدليل المعقول ، وأصل هذا المعقول قوله تعالى : [وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ] 0
- (7) بدائع الصنائع (2/1331) ، وانظر اختلاف الفقهاء للطبري (ص : 124) .
- ولأن القدر والأذى في موضع النجو (1) أكثر من دم الحيض ، فكان أشنع (2) 0
- وللمرأة حق على الزوج في الوطاء ، ووطؤها في دبرها يُقَوِّتُ حقها ، ولا يقضي وطرها ، ولا يُحَصِّلُ مقصودها 0

وأيضاً : فإن الدبر لم يتهيأ لهذا العمل ، ولم يُخْلَقْ له ، وإنما الذي هُيئ له الفرج ، فالعادلون عنه إلى الدبر خارجون عن حكمة الله وشرعه جميعاً 0

وأيضاً : فإن ذلك مضر بالرجل ، ولهذا ينهى عنه عقلاء الأطباء من الفلاسفة وغيرهم ، لأن للفرج خاصية في اجتذاب الماء المحتقن وراحة الرجل منه ، والوطء في الدبر لا يُعين على اجتذاب جميع الماء ، ولا يخرج كل المحتقن لمخالفته للأمر الطبيعي (3) 0

قال الإمام القرطبي : " ولأن الحكمة من خلق الأزواج بث النسل ، فغير موضع النسل لا يناله ملك النكاح وهذا هو الحق " (4) 0
ومن الأدلة العقلية ، ما ذكره الإمام القرافي بقوله :

" 000 وظاهر الآية يقتضي التحريم ، خلاف ما يتوهمه المعنى لقوله تعالى : [نِسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ] 0 والمبتدأ يجب انحصاره في الخبر ، كقوله r " تحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم " و " ذكاة الجنين ذكاة أمه " فلا يحصل تحريم بغير تكبير ، ولا تحليل بغير سلام ، ولا ذكاة الجنين بغير ذكاة أمه ، ولا النسل في غير حالة الحرث الذي هو الفعل المفضي إلى النسل 0

ولأن الشرع إنما حرم اللواط والاستمناء لكي لا يستغنى بهما عن الوطء الموجب للنسل الموجب لبقاء النوع والمكاثرة لرسول الله r بأمته ، وهذا المعنى قائم ها هنا ، فيحرم لاندراجه في قوله تعالى : [وَبَحَّرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ] وتلطخ الإنسان بالعذرة من الدبر من أخبث الخبائث ، ولا يميل إلى ذلك في الذكور والإناث إلا النفوس الخبيثة ، خسيصة الطبع بهيمية الأخلاق ، والنفوس الشريفة بمعزل عن ذلك (5) 0

(1) النجو : ما يخرج من البطن من ريح وغائط 0

(2) بدائع الصنائع : 2/1331 0

(3) نقلاً عن الزاد لابن القيم باختصار : 4/240 0

(4) تفسير القرطبي : 3/91 ، روح المعاني للألوسي : 2/124 0

(5) الذخيرة : 4/417 - 418 0

وقال الإمام القرطبي ، نقلاً عن ابن عبد البر : إن العلماء لم يختلفوا في الارتقاء التي لا يوصل إلى وطئها أنه عيب تُرَدُّ به 000 لأن المسيس هو المبتغى بالنكاح ، وفي إجماعهم على هذا دليل على أن الدبر ليس بموضع الوطء ، ولو كان موضعاً للوطء ما رُدَّت من لا يوصل إلى وطئها في الفرج (1) 0

ومن المعقول أيضاً ما ذكره ابن الحاج في المدخل (2) بقوله :

(1) إن من مقاصد النكاح النسل لقول النبي r (تزوجوا الودود الولود فإنني مكاثركم الأمم) (3) ، والنسل من غير وطء في القبل لا يكون ، فلا يأتي من الوطء في الدبر 0

(2) ومن المعلوم أن القدر يكون في الدبر بشكل أكبر وأشد من الحيض الذي يأتي في فترات في القبل ، وهي أيام يسيرة من الشهر غالباً ، ومع هذا حرم الجماع في مدته مع أن نجاسته عارضة ، فمن باب أولى أن يحرم الوطء في الدبر لأجل النجاسة المستمرة التي تخرج منه ، فهو موضوع لا تفارقه النجاسة 0

(3) وإذا أبيح للرجل الوطء في الدبر ، فإن في هذا قضاء لشهوته هو

وحرمان المرأة من حقها في الاستمتاع ، وفي هذا ضرر بها من وجهين :
* تحريك باعث الشهوة فيها من غير أن تنال شيئاً من حقها في الاستمتاع ، وفي هذا ضرر بها ، إذ قد يدفعها هذا إلى ارتكاب الفاحشة 0
" الوجه الثاني : إن وطء المرأة في دبرها يضر بها في صحتها مع عدم منفعتها منه في شيء 0
" ومن أدلة الجمهور الاستصحاب :
قال الطبري : " 000 إن الكل مجمعون قبل النكاح أن كل شيء معها حرام ، ثم

(1) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : 3/94 0
(2) المدخل لابن الحاج : 2/199 .
(3) أخرجه أبو داود في كتاب النكاح ، باب (الاتيان في الدبر حرام) :
0 3/180
اختلفوا فيما يحل له منها بالنكاح ولن ينتقل المحرم بإجماع إلى تحليل إلا بما يجب التسليم له من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس على أصل مجمع عليه ، فما اجتمع منها على التحليل فحلال ، وما اختلف فيه منها فحرام ، وإتيان في الدبر مختلف فيه ، فهو على التحريم المجمع عليه 000 " (1) 0
" كما استدل الجمهور بالقياس :
قال الإمام الماوردي : " ومن طريق القياس أنه إتيان ، فوجب أن يكون محرماً كاللواط ، ولأنه أذى معتاد ، فوجب أن يحرم الإصابة فيه كالحيض ، ولا يدخل عليه وطء المتسحاضة ، لأنه نادر (2) 0
وقد نقل أهل العلم الإجماع على تحريمه :
فقد قال الماوردي ، بعد أن ذكر الآثار عن النبي r - قال رحمه الله : " ولأنه إجماع الصحابة ، روي ذلك عن علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس ، وابن مسعود ، وأبي الدرداء 000 " (3) .
وقال الإمام العيني 0 قال رحمه الله : " وقد انعقد الإجماع على تحريم إتيان المرأة في الدبر 000 " (4) 0
" وذهب الزيدية إلى القول بالتحريم :
جاء في كتاب البحر الزخار (5) مسألة الوطاء في الدبر : ويحرم الوطاء في الدبر لقوله r : " لا تأتوا النساء في أدبارهن " ونحوه 0
وجاء في موضع آخر من الكتاب نفسه (6) في باب المعاشرة : وعليها تمكينه من الاستمتاع بأي أعضائها لقوله r : " إذا دعا أحدكم امرأته 000 " 0 فأما الوطاء

- (1) اختلاف الفقهاء للطبري : ص 124 0
(2) الحاوي الكبير ، شرح مختصر المزني لأبي الحسن الماوردي الشافعي : 3/319 0
(3) البناية في شرح الهداية للعيني : 6/255 0
(4) الحاوي الكبير : 9/319 0
(5) البحر الزخار : 4/81 0
(6) البحر الزخار : 4/117 0

المحرم كفي الدبر أو في الحيض أو الملاً ، فلا لقوله r : " لا طاعة
لمخلوق في معصية الخالق " 0

٢٢ أقوال أهل العلم في إتيان النساء في الدبر :
قال الشافعي : " الإتيان في الدبر حتى يبلغ منه مبلغ الإتيان في القبل
محرم لدلالة الكتاب والسنة " (1) 0
وجاء في مغني المحتاج (2) : " أما وطء زوجته أو أمته في دبرها ،
فالمذهب أن واجبه التعزير إن تكرر منه الفعل ، فإن لم يتكرر فلا تعزير " 0

وجاء في معونة أولي النهى ، شرح المنتهى (3) : " 000 أو وطء في دبر
فيحرم في قول أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم 000 فإن تطاوعا
على الوطء في الدبر فرق بينهما ويعزر عالم بتحريمه " 0
وجاء في كشف القناع ، عن متن الإقناع (4) : وللزوج الإستمتاع بزوجه
كل وقت على أي صفة كانت ، إذا كان الإستمتاع (في القبل ولو) كان
الإستماع في القبل (من جهة عجيزتها) لقوله تعالى : [نِسَاؤُكُمْ حَرْثُ
لَكُمْ 000] 0 والتحريم مختص بالدبر دون سواه 0
وجاء في الذخيرة (5) ، الفصل الأول : فيما يباح من الزوجة : " وفي
الجواهر : عقد النكاح يبيح كل استمتاع إلا الوطء في الدبر 000 وظاهر
الآية يقتضي التحريم ، خلاف مايتوهمه المعنى لقوله تعالى : [نِسَاؤُكُمْ
حَرْثُ لَكُمْ 000] 0

وجاء في المغني (6) : " ولا يحل وطء الزوجة في الدبر في قول أكثر
أهل العلم ، منهم : علي وعبدالله أبو الدرداء وابن عباس وعبدالله بن

عمرو وأبو هريرة وابن عباس ، وبه قال سعيد بن المسيب وأبو بكر بن
عبدالرحمن ومجاهد وعكرمة ، والشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر
000 " 0

- (1) اختلاف الفقهاء ، للطبري : ص 124 0
- (2) 4/144 0
- (3) معونة أولي النهى ، شرح المنتهى (منتهى الإرادات) لابن النجار :
0 7/376
- (4) كشف القناع 0
- (5) الذخيرة : 4/418 0
- (6) المغني : 7/23 0
- وجاء في الاستذكار (1) : "اللواط كالزنى من أجاز وطء الدبر من الزوجات
، والإماء ،
وهو عندنا غير جائز - والحمد لله - بموضع الأذى - كالحيض من النساء -
وبالله توفيقنا (2) 0
- وجاء في روضة الطالبين (3) : " وفيه مسائل :
أحدها : له جميع أنواع الاستمتاع إلا النظر إلى الفرج ، ففيه خلاف سبق
في حكم النظر ، وإلا الإتيان في الدبر ، فإنه حرام ، ويجوز التلذذ بما بين
الإليتين والإيلاج في القبل من جهة الدبر 0
- وقد نقل أهل العلم عن الأئمة : تحريم إتيان المرأة في الدبر، منهم الإمام
الطحاوي 0 فقد نقله عن الإمام أبي حنيفة وصاحبه أبي يوسف ومحمد بن
الحسن تحريم ذلك 0
- ومما قاله يعني - الطحاوي(4) - : " فلما تواترت هذه الآثار عن رسول الله
r بالنهي عن وطء المرأة في دبرها ، ثم جاء عن الصحابة ، وعن تابعيهم
ما يوافق ذلك ، وجب القول به ، وترك ما يخالفه " 0
- ونقل ابن كثير(4) عن الإمام أحمد تحريمه ذلك في تفسيره 0
- وأما الإمامان : مالك والشافعي - رحمهما الله - فقد نقلت عنهما روايتان ،
وسأتي بيان ذلك في مبحث خاص إن شاء الله 0
- وقال ابن حزم(5) : " وما روينا إباحة ذلك عن أحد إلا عن ابن عمر t
باختلاف عنه ، وعن نافع باختلاف عنه ، وعن مالك باختلاف عنه " 0
- وقد جاء التحريم عن أبي هريرة وعلي وأبي الدرداء وابن عباس وسعيد
بن المسيب وأبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف وطاوس ومجاهد 0
- وهو قول أبي حنيفة والشافعي وسفيان والثوري وغيرهم (6) 0
- (1) الاستذكار ، لابن عبدالبر : 24/84 0
- (2) 7/204 0
- (3) شرح معاني الآثار للطحاوي : 3/46 0
- (4) تفسير ابن كثير :
- (5) المحلى : 11/288 0
- (6) المغني : 7/23 ، القرطبي : 3/91 ، نيل الأوطار : 6/225 0
- قال البغوي في (شرح السنة) (1) : اتفق أهل العلم على أنه يجوز
للرجل إتيان زوجته في قبلها من جانب دبرها ، وعلى أي صفة شاء 000
أما الإتيان في الدبر فحرام ، فمن فعله جاهلاً بتحريمه نُهي عنه ، فإن عاد

عُزِّرَ 000 " 0

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - عن رجل ينجح زوجته في دبرها ، أحلال هو أم حرام ؟ 0

فأجاب - رحمه الله - وطء المرأة في دبرها حرام بالكتاب والسنة ، وهو قول جماهير السلف والخلف ، بل هو اللوطية الصغرى ، وقد ثبت عن النبي r أنه قال : " إن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن " 0 وقد قال الله تعالى : [يَسَاوُكُمُ حَرْثُ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ] ،

والحرث هو موضع الولد ، فإن الحرث هو محل الغرس والزرع (2) 0 وقال ابن القيم (3) : " وأما الدبر : فلم يبح قط على لسان نبي من الأنبياء ، ومن نسب إلى بعض السلف إباحة وطء الزوجة في دبرها ، فقد غلط عليه 0

وقال الإمام الذهبي - رحمه الله (4) - : وقد جاءت رواية أخرى عنه - أى عن نافع عن ابن عمر - بتحريم أدبار النساء وما جاء عنه بالرخصة ، فلو صح لما كان صريحاً ، بل يحتمل أنه أراد بدبرها من ورائها في القبل ، وقد أوضحنا المسألة في مصنف مفيد لا يُطالِعُهُ عالم إلا ويقطع بتحريم ذلك " 0

وممن قال بالتحريم كذلك ، الإمام الحافظ ابن حجر في الفتح (5) 0 وممن حرمها وعدها من الكبائر ، الإمام الذهبي (6) ، وابن حجر الهيتمي في الزواج (7) ، وكذلك الإمام الشوكاني في الدراري المضية شرح الدرر البهية (8) ، كذلك

(1) 9/106 0

(2) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: 32/266 - 267 0

(3) الزاد : (4/240) 0

(4) سير أعلام النبلاء : 5/100 0

(5) فتح الباري : 8/191 0

(6) ص 221 0

(7) 2/30 0

(8) ص 162 0

الإمام الصنعاني في سبل السلام (1) 0

وكذلك العلامة المحدث ولي الله الدهلوي في " حجة الله البالغة " (2) 0 ومن المفسرين - ابن كثير في تفسيره للآية ، وكذلك ابن الجوزي في (زاد المسير) (2) 0

ومن المحدثين : العلامة السعدي (3) ، وغيرهم كثير 0

وعلى ذلك انعقد الإجماع كما نقله الإمام العيني ، فقال - رحمه الله - : " وقد انعقد الإجماع على تحريم إتيان المرأة في الدبر وإن كان فيه خلاف قديم ، فقد انقطع ، وكل من روي عنه إباحته ، فقد روي عنه إنكاره 00" (4) 0

(1) 3/291 - 0 292

(2) 2/134 - 0

(3) 1/252 - 0

(4) 1/134 - 0

(5) البناية في شرح الهداية لأبي محمد محمود بن أحمد العيني : 6/255
0

.. أدلة المبيحين :

قال تعالى : [أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَرْوَاحِكُمْ] 0

وقال تعالى : [هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ] (1) 0 فدل على أن جميعهن لباس يستمتع به على عمومته (2) 0

استدل من ذهب إلى إباحته : بما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر : أن رجلاً أتى امرأة في دبرها ، فوجد في ذلك وجداً شديداً ، فأنزل الله تعالى : [نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ شِئْتُمْ] (3) 0
وقوله تعالى : [حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ شِئْتُمْ] 0 أي أين شئتم 0 فصار المعنى :
فأتوا حرثكم في أي مكان شئتم 0

وقد أخرج البخاري عن ابن عون ، عن نافع ، قال : كان ابن عمر إذا قرأ القرآن لم يتكلم حتى يفرغ منه ، فأخذت عليه يوماً فقرأ سورة البقرة حتى انتهى إلى مكان قال : أتدري فيم نزلت ؟ قلت : لا 0 قال : أنزلت في كذا وكذا ، ثم مضى ، ثم أتبعه بحديث أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر : [فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ شِئْتُمْ] 0 قال : يأتيها في 000 ولم يذكر بعده شيئاً 0

(1) سورة البقرة : الآية رقم 187 0

(2) الحاوي الكبير ، شرح مختصر المزني للماوردي : 9/317 - 0 318
وكذا روى الحاكم عن الحافظ أبي علي النيسابوري ، ومثله النسائي ،
وقاله

(3) قال القرطبي : وممن نسب إليه هذا القول : سعد بن المسيب ونافع وابن عمر ومحمد بن كعب القرطبي وعبد الملك بن الماجشون 000 :
0 1/901

٢٢ وممن ذهب إلى الجواز مع الكراهة :
 الشيعة الإمامية (1) ، جاء في كتاب الروضة البهية ، الفصل الأول في
 مقدمات النكاح (والوطء في دبرها مكروه كراهة مغلظة من غير تحریم
 على أشهر القولين والروايتين ، وظاهر آية الحرث ، وفي رواية سدير عن
 الصادق : يحرم لأنه روى عن النبي r أنه قال : " محاش النساء على أمتي
 حرام " ، وهو مع سلامة سنده محمول على شدة الكراهة جمعاً بينه وبين
 صحيحة ابن أبي يعقوب الدالة على الجواز صراحة " 0
 وجاء في شرح الإسلام في مسائل الحلال والحرام (2) : (الثاني في
 مسائل تتعلق في هذا الباب ، وهي خمس : الأولى : الوطء في الدبر فيه
 روايتان :
 إحداهما : الجواز : وهى المشهورة بين الصحاب ، لكن على كراهية
 شديدة)
 وجاء في الفقه الإباضي (3) فيما يحرم المرأة أو يبينها :
 " وغيوب حشفة في دبر ورخص بعض أن لا تحرم كما في الديوان ،
 وكتاب الألواح وغيرها ولو تعمد ذلك مراراً ورخص فيه أبو يحيى
 الفرسطائي وليس على من يتعمد ذلك منهما شيء ، ولا تحرم إن لم
 يتعمدا ، وقيل تحرم وصححه بعض 0 ثم قال الظاهر عندي أنها حلال
 ولغيره ، ولكن يجتنب الدبر وجامعها حيث شاء 0
 وقد رد هذا الفريق على الأحاديث بأنها معلولة ، لا يصح منها شيء 0
 قال البزار : لا أعلم في الباب حديثاً صحيحاً لا في الحظر ولا في الإطلاق
 ، وكل ما روي فيه عن خزيمة بن ثابت من طريق فيه ، فغير صحيح 0
 قبلهما البخاري (4) 0

(1) الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية : 5/1 0

(2) 2/214 0

(3) شرح النيل والشفاء : 6/ 0

(4) نقلاً من تلخيص الحبير لابن حجر : 3/180 0

٢٢ أدلة المعقول :
 ٢٢ علة من قال بالجواز : أن إجماع الكل أن النكاح قد أحل للزوج ما كان
 حراماً ، وإذا كان ذلك كذلك ، لم يكن القبل بأولى في التحليل من الدبر (2)
 0

وقالوا : ولأنه لو استثناه (أي الوطء في الدبر) من عقد النكاح فسد ،
 ولو أوقع عليه الطلاق سرى إلى الباقي ، فدل على أنه مقصود بالاستمتاع
 ، ولأنه أحد الفرجين ، فجاز إتيانه كالقبل ، ولأنه ما ساوى في كمال المهر ،
 وتحريم المصاهرة ووجود الحد ساواه في الإباحة (3) 0

٢٢ ومن الأدلة الطريفة التي رويت عن الإمام الشافعي : في حوار مع
 الإمام محمد ابن الحسن صاحب الإمام أبي حنيفة رحمهم الله جميعاً في
 إباحة وطء المرأة في دبرها ما رأينا نقله لما فيه من قوة الدليل ورجحان

عقلية هذا الإمام 0
قال الشافعي : " سألني محمد بن الحسن ، فقلت له : إن كنت تريد
المكابرة ، وتصحيح الروايات ، وإن لم تصح ، فأنت أعلم ، وإن تكلمت
بالمناصفة كلمتك 0 قال : على المناصفة ، قلت : فبأي شيء حرمة 0
قال : يقول الله تعالى : [قَاتُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ 0 وقال :] قَاتُوا
حَرَّتَكُمْ أَنْتَى شَيْئُكُمْ 0
والحرث لا يكون إلا في الفرج 0 قلت : أف يكون ذلك محرماً لما سواه ،
قال : نعم : قلت : فما تقول : لو وطئها بين ساقها 0 أو في أعطافها ، أو
تحت إبطها ، أو أخذت ذكره بيدها ، أفي ذلك حرث ؟ قال : لا 0 قلت :
أفيحرم ذلك ؟ قال : لا 0 قلت : فلم تحتج بما لا حجة فيه ؟ قال : فإن
الله قال : [وَالَّذِينَ هُمْ يُقْرَوْنَهُمْ حَافِظُونَ] الآية 0 قال : فقلت له : إن
هذا مما يحتجون به للجواز ، إن الله أثنى على من حفظ فرجه من غير
زوجته ، وما ملكت يمينه ، فقلت : أنت تتحفظ من

- (1) اختلاف الفقهاء للطبري : ص 124 0
(2) الحاوي الكبير ، شرح مختصر المزني : 9/308 0

زوجته وما ملكت يمينه (1) 0 وهذا لا يعني قول الشافعي بالجواز ، بل
يقول بالتحريم كما أسلفنا 0
كما استدل هذا الفريق بما روي عن ابن عمر ، وزيد بن أسلم ، ونافع ،
ومالك مما نسب إلى سعيد بن المسيب ، ومحمد بن كعب القرظي ،
وعبد الملك بن الماجشون (2) 0
رد الجمهور على أدلة المبيحين :
أما قوله تعالى : [أَنْتَى شَيْئُكُمْ] بمعنى من أين شئتم 0
[وَأَنْتَى] تجيء سؤالاً وإخباراً عن أمر له جهات ، فهو أعم في اللغة من
(كيف) ومن (أين) ومن (متى) 0 هذا هو الاستعمال العربي في (أنتى
(3) 0
ويؤيد هذا ، ما أخرجه الشيخان ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن
ماجه في سبب النزول ، عن جابر قال : إن اليهود يقولون إذا جامع
الرجل امرأته في فرجها من ورائها كان ولده أجول ، فأنزل الله : [
نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ قَاتُوا حَرَّتَكُمْ أَنْتَى شَيْئُكُمْ] 0 أي كيف شئتم من قيام
وقعود واضطجاع ، أو من ورائها في فرجها 0

- (1) التلخيص الجبير لابن حجر : 182/3 ، سيأتي التفصيل في حقيقة
مذهب الشافعي فيما بعد إن شاء الله ، وكلام الأئمة على هذا الجواز 0
(2) بل زعم الإمام ابن العربي أن ابن شعبان أسند جواز هذا القول إلى
زمرة كبيرة من الصحابة والتابعين ، وإلى مالك من روايات كثيرة في
كتاب (جماع النسوان وأحكام القرآن) قلت : كلام ابن العربي فيه مبالغة
شديدة ، إذ لم ترو إباحته إلا عن فئة قليلة من الصحابة ، وبعضهم مختلف
في روايتها عنهم كما قال أهل العلم 0
فائدة : أشار ابن العربي في أحكام القرآن إلى الخلاف ، دون أن يحقق
المسألة أو يرجح أحدهما على الآخر ، وكأنه رحمه الله يميل إلى القول

القديم لمالك رحمه الله 0
قال ابن حجر في التلخيص : وفي كلام ابن العربي والمازري ما يوميء
إلى جواز ذلك أيضاً 0
(3) قاله الإمام القرطبي : 0 1/901

ثم كيف تفسرون (أنى) بأن معناها (أين) فصار المعنى : فأتوا حرثكم
أي مكان شئتم ، فحدث التناقض بين أولها وآخرها ، حيث سمي المرأة
حرثاً ومكاناً لإزراع النسل ، وأباح إتيانها في مكان ليس محلاً للزرع (1) 0
" أما الرد على الشبهة الثانية : بين كلمتي (من) و (في) في حديث
ابن عمر : " أن رجلاً أتى امرأته في دبرها " 0
قال ابن القيم رحمه الله : " ومن هنا نشأ الغلط على من نقل عنه الإباحة
من السلف ، والأئمة فإنهم أباحوا أن يكون الدبر طريقاً إلى الوطء في
الفرج ، فيطأ من الدبر لا في الدبر ، فأشبهه على السامع " من " ب " في
" ولم يظن بينهما فرقاً 0

فهذا الذي أباحه السلف والأئمة ، فغلط عليهم الغالط أقبح الغلط
وأفحشه " (2) 0
أما قوله : [أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ
أَرْوَاحِكُمْ] (3) . فمعناه : أتأتون المحظور من الذكران ، وتذرون المباح
من فروج النساء 0
وقوله : [هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ 000] ففيه تأويلان :
أحدهما : أن اللباس السكن 0 كقوله تعالى : [وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ
لِبَاسًا] (4) 0
والثاني : أن بعضهم يستر بعضاً كاللباس ، وليس في ذلك على التأويلين
دليل لهم 0

وأما فساد العقد باستثنائه وسراية الطلاق به ، فقد يفسد العقد باستثناء
كل عضو لا يصح الاستمتاع به من فؤادها ، وكبدها ، ويسري منه الطلاق
إلى جميع بدنها ولا يدل على إباحة الاستمتاع به ، فكذلك الدبر 0
(1) هذا حلال وهذا حرام ، لعبد القادر أحمد عطا : ص 243 0
(2) زاد المعاد ، لابن القيم : 4/240 0
(3) الشعراء [165 - 166] .
(4) الفرقان [47] .

وأما استدلالهم بما يتعلق به من كمال المهر ، وتحريم المصاهرة ، فغير
صحيح ، لأن ذلك يختص بمباح الوطء دون محظور ، ألا تراه يتعلق بالوطء
في الحيض ، والإحرام والصيام ، وإن كان محظوراً ، فكذلك في هذا (1) 0
أما فيما يتعلق بدليل المعقول الذي أورده الإمام الشافعي في الحوار
الذي جرى بينه وبين الإمام محمد بن الحسن ، فهو غير مسلم به ، إذ
المقصود من الآية الوطء في الفرج وليس الاستمتاع ، والوطء بين
الساقين أو الفخذين ، أو تحت الإبط لا يعد وطءاً في الفرج ، إنما هو
استمتاع ، ففرق بينهما 0 ثم لو كان الوطء في الدبر مباحاً لأرشد به النبي
r الرجال عندما تكون الزوجة حائضاً كبديل مشروع للقبل 00 والله أعلم
0

كما أنه 00 لا دليل لما ذهب إليه الإمامية على خلاف في مذهبهم من جواز الوطاء في الدبر ، بل هو مخالف للأدلة الشرعية والعقلية 0 وكذا ماذهب إليه بعض الإباضية من القول بالكراهة وعدم التحريم 0 " هل أفتى إمام دار الهجرة بالجواز ، وكذلك الإمام الشافعي ، وما صحة رواية ابن عمر ؟ :

يستند من يرى إباحة وطاء المرأة في دبرها أو على الأقل من يرى أن المسألة خلافية بين أهل العلم يسوغ فيها الاجتهاد إلى أقوال مَنْ نُقِلَ عنهم الجواز وعلى رأسهم من الصحابة ابن عمر ومن العلماء الإمامان مالك والشافعي رحمهم الله جميعاً 0 " أما جواب مانقل عن ابن عمر فالآتي :

عن عبيد الله بن عمر بن حفص عن نافع ، قال : قال لي ابن عمر : " أمسك علي المصحف يانافع ، فقرأ حتى أتى على هذه الآية : [نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ] 0 فقال : تدري يانافع فيمن أنزلت هذه الآية ؟ قال : قلت : لا 0 قال : فقال : لي في رجل من الأنصار أصاب امرأته في دبرها 0 فأعظم الناس ذلك ، فأنزل الله تعالى : [نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ] الآية 0 قال نافع : فقلت لابن عمر : من دبرها في قبلها قال : لا ، إلا في دبرها " 0

(1) الحاوي الكبير ، شرح مختصر المزني للماوردي : 9/320 0 وله طرق عن ابن عمر ومتابعة الرواة لنافع فيها (1) 0 قال الحافظ بن حجر في " الفتح " ورواية ابن عمر لهذا المعنى صحيحة مشهورة من رواية نافع عنه بغير نكير أو يرويه عنه زيد بن أسلم !! (2) 0

ورواها الإمام الطبري في " التفسير " بإسناد صحيح عنه (3) 0 أخرجه إسحاق بن راهويه في " التفسير " كما في " الدر المنثور " - 0 فالأثر ثابت وصحيح 0 غير أنه وردت رواية عن ابن عمر t تنص على القول بتحريم إتيان الدبر ، وقد صح عنه t أنه أنكر ذلك فيما روى النسائي من رواية الحارث بن يعقوب عن سعيد بن يسار قال : قلت لابن عمر إنا نشترى الجواري فيحمض لهن ، قال : وما التحميص ؟ قال : إتيانهن في أدبارهن 0 فقال ابن عمر : أو يفعل هذا مسلم " ؟ 0 أخرجه الطحاوي في " شرح معاني الآثار " (5) بإسناد حسن ، والدارمي في " السنن " (6) بإسناد حسن 0 قال الإمام الذهبي في " السير " : " وقد جاءت رواية أخرى عنه - أي عن نافع ، عن ابن عمر - بتحريم أدبار النساء (7) 0 " كلام أهل العلم في التوفيق بين القولين : ذهب بعض الفقهاء إلى أن ما ذهب إليه ابن عمر ، إنما هو وهم في فهم الآية من أنها تدل على الإباحة 0

(1) التلخيص الحبير لابن حجر : 185/3 - 4 0

(2) فتح الباري : 8/190 0

(3) تفسير الطبري : 2/394 0

(4) 2/635 0

(5) 3/40 0

(6) 1/260 0

(7) 5/100 0

وإلى هذا ذهب ابن عباس t فقد روى أبو داود عن طريق محمد بن إسحاق عن ابن صالح ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : " إن ابن عمر والله يغفر له أوهم إنما كان هذا الحي من الأنصار - وهم أهل وثن - مع هذا الحي من يهود ، وهم أهل الكتاب - وكانوا يرون لهم فضلاً عليهم في العلم ، فكانوا يقتدون بكثير من فعلهم 0 وكان من أمر أهل الكتاب أن لا يأتوا النساء إلا على حرفي ، وذلك أستر ما تكون المرأة ، فكان هذا الحي من الأنصار قد أخذوا بذلك من فعلهم ، وكان هذا الحي من قريش يشرحون النساء شرحاً مبكراً ويتلذذون منهن مقبلات ومدبرات ، ومستلقيات ، فلما قدم المهاجرون المدينة ، تزوج رجل منهم امرأة من الأنصار ، فذهب يصنع بها ذلك 0 فأنكرته عليه وقالت : إنما كنا نؤتى على حرف فاصنع ذلك وإلا فاجتنبني ، حتى سري أمرهما ، فبلغ ذلك رسول الله ، فأنزل الله عز وجل : [يَسْأَلُكُمُ خَرْتُ لَكُمْ فَأْتُوا خَرَّتْكُمْ أَلَّى شَيْئُكُمْ] 0 أي : مقبلات ومدبرات ومستلقيات يعني بذلك موضع الولد (1) 0 وذهب بعض العلماء إلى القول بوهم النقلة عن ابن عمر نفى الوهم عنه :

قال ابن القيم (2) : روى النسائي عن أبي النضر ، أنه قال لنافع : قد أكثر عليك القول أنك تقول عن ابن عمر : أنه أفتى بأن يؤتى النساء في أدبارهن ، قال نافع : لقد كذبوا علي ، ولكن سأخبرك ، كيف كان الأمر ؟ إن ابن عمر عرض المصحف يوماً ، وأنا عنده ، حتى بلغ : [يَسْأَلُكُمُ خَرْتُ لَكُمْ فَأْتُوا خَرَّتْكُمْ أَلَّى شَيْئُكُمْ] 0 قال : يانافع ، هل تعلم ما أمر هذه الآية ؟ إنا كنا معشر قريش نجبي النساء ، فلما دخلنا المدينة ونكحنا نساء الأنصار أردنا منهن مثل ما كنا نريد من نسائنا ، فإذا هن قد كرهن ذلك وأعظمه 0 وكانت نساء الأنصار إنما يؤتين على جنوبيهن ، فأنزل الله عز وجل : [يَسْأَلُكُمُ خَرْتُ لَكُمْ فَأْتُوا خَرَّتْكُمْ أَلَّى شَيْئُكُمْ] 0

(1) أخرجه الطبراني في " الكبير " : رقم 11097 ، والحاكم في " المستدرک " : 2/1950 وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي ، وصح إسناده إسناده العلامة أحمد شاكر في " عمدة التفسير " : 2/191 0

(2) تهذيب السنن - (3/790) بحاشية معالم السنن - للإمام ابن القيم ، تحقيق أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي 0

فهذا هو الثابت عن ابن عمر ، ولم يفهم عنه من نقل عنه غير ذلك 0 انتهى 00

ثم قال : " فقد صح عن ابن عمر أنه فسر الآية بالإتيان في الفرج من ناحية الدبر ، وهو الذي رواه عنه نافع 0 وأخطأ من أخطأ على نافع ، فتوهم أن الدبر محل الوطء لا طريق إلى وطء الفرج 0 فكذبهم نافع 0 وكذلك مسألة الجواري 0 إن كان قد حفظ عن ابن عمر أنه رخص في الإحماض لهن ، فإنما مراده إتيانهن من طريق الدبر ، فإنه قد صرح في

الرواية الأخرى بالإنكار على من وطئهن في الدبر ، وقال (أو يفعل هذا مسلم) ؟ ! فهذا يبين تصادق الروايات وتوافقها عنه " 0
ثم يقول - رحمه الله - : " والذي يبين هذا ويزيده وضوحاً : أن هذا الغلط قد عرض مثله لبعض الصحابة حين أفتاه النبي r بجواز الوطء في قبلها من دبرها ، حتى بين له r بياناً شافياً 000 فوق الاشتباه في كون الدبر طريقاً إلى موضوع الوطء ، أو هو مأى 0 واشتبه على من اشتبه عليه معنى " من " بمعنى " في " فوق الوهم (1) 0
فالخلاصة :

أن حديث ابن عمر الذي يحتمل الإباحة ، ثابت وصحيح ، غير أن متنه معارض ، فيقدم قول ابن عمر بالتحريم الذي لا يقبل أي احتمال 0
ولهذا قال الحافظ ابن كثير " 000 وهذا نص منه - أي ابن عمر - بتحريم ذلك ، فكل ماورد عنه مما يحتمل ويحتمل ، فهو مردود إلى هذا الحكم " (2) 0 والله تعالى أعلم 0

فقد روى الطبري عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب عن مالك أنه أباحه ، وروى الثعلبي في تفسيره من طريق المزني ، قال : كنت عند ابن وهب وهو يقرأ علينا رواية مالك ، فجاءت هذه المسألة ، فقام رجل فقال : يا أبا محمد ارو لنا مارويت ، فامتنع أن يروي لهم ذلك 0 وقال : أحذكم يصحب العالم ، فإذا تعلم منه لم يوجب له من حقه مايمنعه من أقبح ما يروى عنه ، وأبى أن يروي ذلك 0

(1) تهذيب السنن - بحاشية معالم السنن - لابن القيم : 3/790 0
(2) وهذا الذي أيده الإمام الشنقيطي رحمه الله في " الأضواء " : 1/124 0
- 128 0

" أما إمام دار الهجرة مالك - رحمه الله - فله قولان :
" روي عنه القول بالإباحة ، من رواية عطاء بن موسى ، عن عبدالله بن الحسن ، عن أبيه أنه حكى عن مالك إباحة ذلك 0
وروي عن مالك أنه قال : ما أدركت أحداً أقتدي به في ديني يشك أنه حلال 0 وأهل العراق من أصحاب مالك ينكرون ذلك 0
قال ابن العربي في " أحكام القرآن " : " 000 وقد جمع ذلك ابن شعبان في كتاب (جماع النسوان وأحكام القرآن) وأسند جوازه إلزمرة كريمة من الصحابة والتابعين ، وإلى مالك روايات كثيرة " 0
وعزى هذا القول عنه إلكتاب " السر " له (1) 0
وفي مختصر ابن الحاجب عن ابن وهب عن مالك إنكار ذلك ، وتكذيب من نقله عنه 0

قال مالك لابن وهب وعلي بن زياد لما أخبراه أن ناساً بمصر يتحدثون عنه أنه يجيز ذلك ، فنفر من ذلك ، وبادر إلى تكذيب الناقل فقال : كذبوا عليّ ، كذبوا علي ، ثم قال : أستم قوماً عرباً ، ألم يقل الله تعالى : [نَسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ 0] وهل يكون الحرث إلا في موضع المنبت ؟ ! (2) 0
وعن عبدالرحمن بن القاسم أن شرطلي المدينة دخل علي مالك بن أنس رحمه الله تعالى فسأله عن رجل رفع إليه أنه قد أتى امرأته في دبرها ، فقال مالك : " أرى أن توجهه ضرباً فإن عاد إلى ذلك ففرق بينهما " (3)

- (1) أنكر الإمام القرطبي أن يكون له كتاب اسمه " السر " ، وأثبت ابن حجر في التلخيص ، قال : قلت : وكتاب السر وقفت عليه في كراسة لطيفة من رواية الحارث بن مسكين عن عبدالرحمن بن القاسم عن مالك ، وهو يشتمل على نوادر من المسائل ، وفيها كثير مما يتعلق بالخلفاء ، ولأجل هذا سمي كتاب السر 0
- (2) تفسير القرطبي : 1/903 0
- (3) المدخل لابن الحاج : 2/196 - 197 0

وأما مارواه أبو بكر بن زياد النيسابوري قال : " حدثني اسماعيل بن حصن ، حدثني إسرائيل بن روح سألت مالك بن أنس : ماتقول في إتيان النساء في أدبارهن ؟ قال : ما أنتم إلا قوم عرب ، هل يكون الحرث إلا موضع الزرع ؟ لا تعدو الفرج ، قلت : يا أبا عبدالله إنهم يقولون إنك تقول ذلك ؟ قال : يكذبون عليّ ، يكذبون عليّ " (1) 0

لكن الحافظ ابن حجر قال : " لكن الذي روى عن ابن وهب غير موثوق به (يقصد التكذيب) والصواب ما حكاه الخليلي (يقصد به القول بالرجوع) " (2) 0

وقال الحافظ في الفتح (3) : " وعلى هذه القصة اعتمد المتأخرون من المالكية ، فلعل مالكاً رجع عن قوله الأول ، أو كان يرى أن العمل على خلاف حديث ابن عمر ، فلم يعمل به وإن كانت الرواية فيه صحيحة على قاداته " 0

والذي يترجح القول بالرجوع عن ذلك إلى القول بالتحريم (4) 000 والله أعلم 0

أما الإمام الشافعي - رحمه الله - : فحكى ابن عبد الحكم عن الشافعي أنه قال : " لم يصح عن رسول الله r في تحريمه ولا في تحليله شيء ، والقياس أنه حلال " (5) 0

- (1) ابن كثير في تفسيره : 1/272 0
- (2) ما نقل عن الإمام مالك بتكذيب من نسب إليه إباحة وطء المرأة في الدبر غير ثابت ، بل الصحيح أنه كان يقول بالحل غير أنه رجع عنه 0
- (3) 8/190 0
- فائدة : روى عن الأوزاعي : يجتنب أو يترك من قول أهل الحجاز خمس ، ومن قول أهل العراق خمس ، من أقوال أهل الحجاز : إستماع الملاهي ، والمتعة ، وإتيان النساء في أدبارهن ، والصرف ، والجمع بين الصلاتين ، وغير عذر ، ومن أقوال أهل العراق : شرب النبيذ ، وتأخير العصر حتى يكون ظل الشيء أربعة أمثاله ، ولا جمعة إلا في سبعة أمصار ، والفرار من الزحف ، والأكل بعد الفجر في رمضان 0
- (4) المدخل لابن الحاج : 2/198 0
- (5) أخرجه الحاكم في " مناقب الشافعي " ، وابن أبي حاتم في " مناقب الشافعي " ، والبيهقي في " معرفة السنن والآثار " : 5/335 0

قال الحاكم : لعل الشافعي كان يقول ذلك في القديم ، فأما في الحديث ، فالمشهور أنه حرّمها (1) 0
وكذلك قال الربيع عن الشافعي ، وأنه قد نص الشافعي على تحريمه في ستة من كتبه 0
قال أبو نصر الصباغ : " كان الربيع يحلف بالله لا إله إلا هو ، لقد كذب - يعني ابن عبدالحكم - على الشافعي في ذلك ، لأن الشافعي نص على تحريمه في ستة كتب من كتبه " (2) 0
قال ابن حجر : " وتكذيب الربيع لمحمد لا معنى له ، لأنه لم ينفرد بذلك ، فقد تابعه عبدالرحمن بن عبدالله أخوه عن الشافعي 000 " وإن كان كذلك فهو قول قديم ، وقد رجع عنه الشافعي ، كما قال الربيع ، وهذا أولى من إطلاق الربيع تكذيب محمد ابن عبدالله بن عبدالحكم ، فإنه لا خلاف في ثقته وأمانته " (3) 0
وأما قصة المناظرة التي جرت بينه وبين محمد بن الحسن في تقرير الإباحة 0 قال ابن حجر : " ولا شك أن العالم في المناظرة يتقذر القول وهو لا يختاره ، فيذكر أدلته إلى أن ينقطع خصمه ، وذلك غير مستنكر في المناظرة 00 والله أعلم " (4) 0
وجماع كل هذا ما قاله الإمام ابن القيم : فلعل الشافعي - رحمه الله - توقف فيه أولاً ، ثم لما تبين له التحريم وثبوت الحديث فيه رجع إليه ، وهو أولى بجلالته ومنصبه وإمامته من أن يناظر على مسألة يعتقد بطلانها ، يذب بها عن أهل المدينة جدلاً ، ثم يقول والقياس حله ، ويقول ليس فيه عن رسول الله r في التحريم والتحليل حديث ثابت ، على طريق الجدل ، بل إن كان ابن عبد الحكم حفظ ذلك عن الشافعي فهو قد رجع عنه ، لما تبين له صريح التحريم 0 والله أعلم 00

(1) التلخيص : 3/182 0

(2) ابن كثير : 1/346 0

(3) التلخيص : 2/182 0

(4) نفس المصدر 0

(ثم قال رحمه الله) والشافعي رحمه الله قد صرح في كتبه المصرية

بالتحريم ، واحتج بحديث خزيمة ، ووثق رواته كما ذكرنا (1) 0

.. الضرب الثالث : ما اختلف فيه بين أهل العلم (2) :

.. الفئدة في الإيلاء فيها وجهان :

أ (أن لا تكون إلا بالوطء في القبل دون الدبر 0

II أنها تكون بالوطء في الدبر 0

III

2 - العدة من الوطء في الدبر ، فإن كان في عقد النكاح وجبت به العدة ،

كوجوبها بالوطء في القبل ، وإن كان بسببه ، ففي وجوب العدة فيها

وجهان :

أ (تجب كوجوبها في النكاح 0

ب (لا تجب .

- 3 - لحوق النسب من الوطاء في الدبر ، وإن كان في عقد نكاح لحق ،
 وإن كان في شبهة ، ففي لحوق النسب به وجهان :
 أ) إن قيل بوجوب العدة منه كان النسب لاحقاً 0
 II) إن قيل لا تجب العدة منه لم يلحق به النسب (3) 0

- (1) تهذيب مختصر سنن أبي داود ، ومعالم السنن لابن القيم : 3/80 0
 (2) القصد من الخلاف بين أصحاب الشافعي 0 t
 (3) الحاوي الكبير ، وهو شرح مختصر المزني لأبي الحسن الماوردي
 البصري ، يتصرف واختصار شديد 0
 v جملة الأحكام التي تتعلق بالوطء في الدبر (1) :
 قسم علماء الفقه الأحكام المتعلقة بالوطء إلى ثلاثة أضرب :
 الضرب الأول : ما يختص بالوطء في القبل ولا يثبت بالوطء في الدبر 0
 الضرب الثاني : يستوي فيه الوطاء في القبل ، والوطء في الدبر 0
 الضرب الثالث : ما هو مختلف فيه بين أهل العلم 0
 v الضرب الأول : ما يختص بالوطء في القبل لا يثبت بالوطء في الدبر :
 1. الإحصان لا يثبت بالوطء إلا في القبل ، ولا يثبت بالوطء في الدبر 0
 2. إحلالها للزوج المطلق ثلاثاً لا يكون إلا بالوطء في القبل 0
 3. سقوك حكم العنة ، لا يكون إلا بالوطء في القبل 0
 v الضرب الثاني : يستوي فيه الوطاء في القبل ، والوطء في الدبر ، وهي
 سبعة أحكام :
 1. وجوب الغسل بالإيلاج عليهما 0
 2. وجوب حد الزنا في القبل والدبر جميعاً 0
 3. كمال المهر ووجوبه بالشبهة كوجوب بالوطء في القبل 0
 4. وجوب العدة منه كوجوبها بالوطء في القبل 0
 5. تحريم المصاهرة ، ويثبت به كذبته بالوطء في القبل 0
 v الضرب الثالث : ما اختلف فيه بين أهل العلم (2) :
 v الفئنة في الإيلاء فيها وجهان :
 أ) أن لا تكون إلا بالوطء في القبل دون الدبر 0
 II) أنها تكون بالوطء في الدبر 0

- (1) فساد العبادات في الحج ، والصيام والاعتكاف 0
 (2) وجوب الكفارة بإفساد الحج والصيام 0
 (3) القصد من الخلاف بين أصحاب الشافعي 0 t
 الفصل الثالث
 الدراسة الطبية

إتيان الزوجة في دبرها لا تختلف صورتها عن اللواط ، فالوجه المشترك بينهما هو الإتيان في الدبر ، سواء كان ذكراً أم أنثى ، ولذلك جاء في الأثر أن غشيان الزوجة في الدبر اللوطية الصغرى 0 ولهذا قال ابن القيم : " إن الدبر لم يتهياً لهذا العمل ، ولم يُخلق له ، وإنما الذي هيء له الفرج 00 " 0

ثم ذكر من الناحية الطبية : " 000 فإن ذلك مضر بالرجل ، ولهذا ينهى عنه عقلاء الأطباء ، لأن للفرج خاصية في اجتذاب الماء المحتقن وراحة الرجل منه ، والوطء في الدبر لا يعين على اجتذاب جميع الماء ، ولا يخرج كل المحتقن بمخالفته للأمر الطبيعي " (1) 0

وقد أثبت الطب الحديث صحة ما ذهب إليه ابن القيم حيث بين د. محمد عبد الحميد شاهين أستاذ الفقاريات وعلم الأجنة المساعد بقسم العلوم البيولوجية - كلية التربية بجامعة عين شمس في بحثه حول العلاقة الجنسية بين الإسلام والطب - دراسة نسيجية مقارنة بين المهبل والشرح أن التركيب لكل من المهبل وقناة الشرح مرتبط ارتباطاً كلياً بالوظيفة المنوط له القيام بها فبطانة المهبل تختلف عن بطانة الشرح والوسط الحامضي يختلف عن وسط قناة الشرح ، والعضلات التي تساهم في حركة المهبل تختلف عن تلك التي تسبب الانقباضات في قناة الشرح ، والألياف المرنة الكثيرة التي تسبب في مرونة المهبل لا توجد في الشرح ، بمعنى أن المهبل مهياً تماماً لأداء وظيفته وهي استقبال عضو الجماع وكتمرر للولادة . بينما وظيفة الشرح الرئيسية هي المساهمة مع المستقيم في إخراج فضلات الطعام على هيئة براز وسبحان الله كيف يستخدم ممر مهياً لخروج الفضلات على هيئة براز كبديل لمكان آخر مهياً لخروج خلق جديد . (2)

(1) زاد المعاد : (4/258) 0

(2) أبحاث المؤتمر العالمي الخامس عن الطب الإسلامي ، (ص : 499) الكويت ، الطب الإسلامي .

إن المهبل كمستقبل لعضو الجماع به ما يؤهله للمحافظة على هذا العضو فسيولوجياً وما يسهل عملية الإبلاج ويجعل للجماع كل أهدافه السامية التي تنتهي بتكوين خلق جديد بإذن الله تعالى .

يقول الدكتور محمد علي البار : " 000 وبما أن المصابين بالشدوذ الجنسي (اللواط) يقدررون في الولايات المتحدة بـ 18 مليوناً حسب آخر الإحصائيات ، فإن عدداً كبيراً منهم يعاني من الأمراض الجنسية ، وكذلك ينتشر بينهم الهريس بصورة تبلغ عدة أضعاف ماهي عليه عند الزناة ، كما أن سرطان الشرح وقناة الشرح يحدث لدى هؤلاء الشاذين بصورة كبيرة بالمقارنة مع غيرهم عند الزناة 0 كما أن هذه الأمراض الوييلة تكثر في أفواه وحلوق وبلاعيم الشاذين جنسياً لانتشار هذه الممارسات الشاذة بينهم ، وذلك بالإضافة إلى إصابة القناة الشرجية والجهاز الهضمي " 0

ويقول الدكتور : محمد عبد الحميد شاهين ومن أشهر الأمراض التي انتشرت في الأمراض الأخيرة مرض الأيدز ، ولقد أثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن أحد أسبابه العلاقات الجنسية غير السوية (اللواط) بالإضافة إلى ذلك فقد يتسبب الإتيان في الدبر في تمزق وهتك أنسجتها وارتخاء

عضلاتها وسقوط بعض أجزائها مع فقدان السيطرة على المواد البرازية وعدم الاستطاعة في التحكم فيها (لتهك وضعف العضلة العاصرة المتحركة في البراز) وقد ثبت أيضاً أن اللواط يؤثر في الأعصاب والمخ وارتخاء عضلات المستقيم وتمزقه وانتقال عدوى الأمراض الخبيثة . وقد أثبت الطب أن اللواط والسحاق كلاهما مناف لفسولوجيا الجماع بين الزوج والزوجة وفوق هذا وذاك فإن طريقة غير كافية لإشباع العاطفة الجنسية لديهما وذلك لأنها بعيدة الأصل عن الملامسة الطبيعية ولا تقوم بإرضاء المجموع العصبي . (1)

ويقول الدكتور البار فيما يخص التهاب قناة الشرجية (2) :
" إن التهاب الشرج والقناة الشرجية نتيجة السيلان أمر شائع وغير نادر الحدوث في الغرب خاصة ، وذلك بعد انتشار الشذوذ الجنسي ، ويشكو المريض من آلام أثناء التبرز وتغنية وحكة في الشرج ، مع وجود إفرازات صديدية ، وحتى في الحالات التي لا يشكو فيها المريض أي أعراض ، فإن القناة الشرجية يوضح التهاباً وإفرازات صديدية 0
هنا نقص الميكروبات في الجهاز التناسلي 0 فإن الأطباء المتخصصين يحثون زملاءهم وطلبتهم على البحث عنها في القناة الشرجية والفم والبلعوم 0

(1) العلاقات الجنسية بين الإسلام والطب ، دراسة نسيجية (ص : 499)
المؤتمر العالمي الخامس عن الطب الإسلامي.
(2) الأمراض الجنسية : ص 210 0

" من الأمراض التي تصيب اللوطي " مرض هربس الجنسي " (1) :
هو مرض حاد جداً ، يتميز بتقرحات شديدة حمراء اللون تكبر وتتكاثر بسرعة ، ويسببه فيروس هربس مومنس (HERPES HOMINS) ، ينتقل هذا المرض بالاتصال الجنسي إلى الأعضاء الجنسية أو الفم عند الشاذين ، وتبدأ أعراضه عند الرجال بالشعور بالحكة ، فتتهيج المنطقة ، وتظهر البثور والتقرحات على مقدمة القضيب ، والقضيب نفسه وعلى منطقة الشرج عند أهل قوم لوط 0

" من الأمراض كذلك : تآكل الأعضاء الجنسية المعدية :
يسبب هذا المرض فيروس يسمى فيروس بايلوما (PAPILOMA)
VIEVS

وينتقل من الأعضاء الجنسية في المصاب إلى السليم بواسطة الاتصال الجنسي ، ويظهر أثر العدوى بعد مدة تتراوح بين (1 - 9) أشهر 0
وعلامات هذا المرض وجود ثآليل حمراء تغطي منطقة الأعضاء الجنسية في المصاب ، فهي تظهر على مقدمة القضيب وعلى الجلد المغطى لها وعلى القضيب نفسه 0

ونسبة وجودها عند غير المختونين أكثر من المختونين ، كما تظهر هذه الثآليل عند الشاذين الذين يستخدم معهم عمل قوم لوط على الشرج والمنطقة المحيطة به 0

" يقول الدكتور محمد حلمي وهدان (2) :

" إن الذين يمارسون اللواط ، تأتي لهم أمراض عديدة ، وعندهم أمراض ناتجة عن نقص المناعة الذي يحدث من مرض الإيدز 0

- (1) نقلاً عن التبيان فيما يحتاج إليه الزوجان : للدكتور جاسم مهلهل
الياسين : ص : 40 0
(2) الندوة التي أقيمت في الكويت في 6 ديسمبر 1993م 0

" ومن الأمراض المنتشرة في الشاذين جنسياً (اللوطيين) :
" يقول الدكتور البار : " تنتشر الأمراض الجنسية في الشاذين بصورة
مرعبة حقاً ، يكادون ينفردون ببعض الأمراض ، وأشهرها وأكثرها إثارة (الإيدز) أو (مرض فقدان المناعة المكتسبة) 000 وخطورة هذا المرض
أنه مميت في خلال عامين أو ثلاثة منذ ظهور الأعراض ، وسببه نقص
شديد في وسائل الدفاع الممثلة بصورة خاصة في الخلايا للمفاوية من
نوع (T4) التي تقل في الدم 0
ومن أخطر الآثار المترتبة على وطء المرأة في دبرها ما ذكره الدكتور
النسيمي في كتابه (الطب النبوي والعلم الحديث) (1) : (أن ذلك يؤدي
لتوسعة الشرج وارتخاء المعرة الشرجية ، وقد يصاب بسلس غائطي ، أي
يخرج البراز بشكل لا إرادي ، وقد يُصاب بالانعكاس النفسي) لانعكاس
الوطء من الوضع الطبيعي إلى الشذوذ 0
ويقول الدكتور البار (2) : " وفي الحالات التي يتم فيه الجماع عن طريق
الشرج (في الذكور والإناث) فإنه القناة الشرجية تلتهب التهاباً شديداً مع
وجود إفرازات قيحية دموية يصحبها نزيف في بعض الأحيان وقد تتحول
هذه الالتهابات المزمنة إلى سرطان ويكون غشاء القناة الشرجية محتقناً
متقرحاً مليئاً بالبثور الصديدية الدموية وتظهر الخراج كما تحدث نواسير
بين المستقيم والمهبل أو القناة الشرجية والمهبل .
وبعد فلقد سد الإسلام كل المنافذ التي تجعل الرجل ينحرف جنسياً
حفاظاً على صحته ونسله ولذا حرم وطء المرأة في دبرها وقد جاء النهي
صراحة في السنة النبوية علاوة على الأمراض التي تصيب الرجل والمرأة
على حد سواء ، فالتوازن الذي أوجده الله تعالى في جسم الإنسان بين
الأجهزة المختلفة ووظيفة كل جهاز والملاءمة بين الوظيفة والتركيب ليس
عشوائياً إنما كل عضو له تركيب نسيجي معين مرتبط بوظيفة معينة ، فما
بالنا أبعد ما نكون عن فهم هذا التوازن في جسم الإنسان خاصة في
عصرنا الحالي ، إلا أن إنسان العصر كسر هذا التوازن وخالف الفطرة
التي فطرنا الله عليها وغير وظيفة الأعضاء ، فالخروج على الفطرة
السوية يعود بالشر الويل على الفرد والمجتمع ، وحتى لو نجح العلماء في
إيجاد علاج للأمراض الجنسية المعاصرة فلن يغير هذا العلاج من شيء في
القواعد الأساسية لديننا الحنيف وسيظل الخروج عنها خروجاً عن الفطرة
الإنسانية السوية .

- (1) الطب النبوي والعلم الحديث : د0 محمد ناظم النسيمي : 2/123 0
(2) الأمراض الجنسية ، د. محمد البار (ص : 371) .

الخاتمة

الحمد لله الذي أتم علينا النعمة ووفقنا لانجاز هذا البحث الذي تبين لي من خلاله أن القول بتحريم إتيان المرأة في الدبر هو القول الراجح 0 وأن القول بإباحته أو كراهته هو قول مرجوح ، وهذه أهم النتائج المستخلصة منه :

(1) ثبوت بعض الأحاديث النبوية الدالة على تحريم إتيان المرأة في دبرها ، والبعض منها فيه التصريح بذلك ، كحديث أم سلمة ، وابن عباس - رضي الله عنهم - 0

(2) ثبوت القول بالتحريم عن طائفة من الصحابة والتابعين 0

(3) القول بتحريم إتيان المرأة في دبرها هو قول جمهور الفقهاء من الأئمة الأربعة وغيرهم 0

(4) جماهير السلف والخلف على القول بتحريمه ، بل نقل الماوردي إجماع الصحابة على ذلك ، وهو ثابت - كما فصلناه - عن أبي الدرداء وعبدالله بن عمرو بن العاص وابن عباس وأبي هريرة وابن مسعود - رضي الله عنهم - 0

(5) انعقاد الإجماع على تحريمه كما حكاه العيني في " البناية " 0

(6) القول بتحريم ذلك موافق للمنقول والمعقول وقواعد الشريعة التي جاءت بإزالة الضرر وتقليله ، حيث أثبت الطب أن الوطء في الدبر يكون سبباً في أمراض خبيثة منهكة وقاتلة 0

(7) أن نسبة القول بإباحة الوطء في الدبر إلى ابن عمر t غير صريحة ، بل الثابت خلافها ، وهو ما نصّ عليه بعض المحققين كالذهبي وابن القيم وابن كثير 0

(8) أن نسبة القول بإباحة الوطء في الدبر إلى الإمام مالك ثابتة غير أنه رجع عنه ، وشدد في ذلك 0

(9) أن نسبة القول بإباحة الوطء في الدبر إلى الإمام الشافعي غير صريحة ، على أنه - مع ثبوته - قول قديم له رجع عنه ، وذهب ابن القيم إلى مذهب أن الشافعي الأول : التوقف ، ثم قال بالتحريم ، وهذا الأظهر 0

(10) أن نسبة القول بإباحة الوطء في الدبر إلى طائفة كبيرة من الصحابة والتابعين - كما حكاه ابن العربي عن ابن شعبان - وهم ، بل الصواب خلافه ، فالقائلون بالإباحة طائفة قلة قليلة ، وفي كلام بعضهم نوع احتمال 0

(11) أن نسبة القول بإباحة الوطء في الدبر مطلقاً للشيعة الإمامية لا يصح ، بل الصحيح في المذهب الكراهة 0

1 - القرآن الكريم :

٧ مصادر التفسير :

1 0 تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمد الألوسي البغدادي المتوفي سنة 1270 هـ ، إدارة الطباعة المنيرية ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة 1405 هـ / 1985 م 0

2 0 أحكام القرآن ، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص المتوفي سنة 370 هـ ، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى ، طبع بمطابع الأوقاف الإسلامية في دار الخلافة العلية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان 0

3 0 زاد المسير في علم التفسير ، للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي القرشي البغدادي ، ولد سنة 508 هـ ، وتوفي سنة 596 هـ ، رحمه الله تعالى ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى 1384 هـ - 1964 م 0

٧ مصادر الحديث وعلومه :

11 البحالالبحرالزخار ، المعروف بمسند البزار للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق العتكي البزار ، 292 هـ 0 تحقيق د0 محفوظ الرحمن زين الله ، مؤسسة علوم القرآن ، بيروت ، ومكتب العلوم والحكم - المدينة المنورة - الطبعة الأولى 1988 م 0

2 بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث للإمام الحافظ نور الدين علي بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي 807 هـ 0 تحقيق دراسة د0 حسين أحمد صالح الباكري ، طبعة مركز خدمة السنة والسيرة النبوية ، الطبعة الأولى

0

- 3 تاريخ بغداد للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي - 463 هـ 0 دار الكتب العلمية - بيروت 0
- 4 معالم التنزيل - للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي - 516 هـ 0 إعداد وتحقيق خالد عبدالرحمن مروان سدار - دار المعرفة - بيروت - لبنان 0
- 5 تقريب التهذيب - للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - 852 هـ 0 تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - دار المعرفة - بيروت 0
- 6 التلخيص الحبير - للإمام شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني - 852 هـ 0 تعليق السيد عبدالله هاشم اليماني المدني - دار المعرفة - بيروت 0
- 7 جامع البيان في تأويل القرآن - لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري - 310 هـ 0 دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان 0
- 8 الجامع الصحيح - وهو سنن الترمذي - لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة - 297 هـ 0 تحقيق أحمد محمد شاكر - دار إحياء التراث 0
- 9 سنن أبي داود - للإمام الحافظ المصنف أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي - 275 هـ 0 دار الكتب العلمية - بيروت 0
- 10 السنن الكبرى - للإمام أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي 303 هـ 0 تحقيق دكتور عبدالغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان 0
- 11 السنن الكبرى - للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي - المعرفة - بيروت - لبنان 458 هـ 0
- سنن ابن ماجه - للحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني - 275 هـ 0 تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 0
- 12 شرح السنة - للإمام المحدث الفقيه الحسيني بن مسعود البغوي - 516 هـ 0 تحقيق شعيب الأرناؤوط - المكتب الإسلامي 0
- 13 شرح مشكل الآثار - لأبي جعفر أحمد - محمد بن سلامة الخطاوي - 321 هـ 0 تحقيق شعيب الأرناؤوط - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى 1415 هـ - 1994 م 0
- 14 شرح معاني الآثار - للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي - 321 هـ 0 تحقيق محمد النجار - دار الكتب العلمية 0
- 15 شعب الإيمان - للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي 458 هـ 0 تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان 0
- 16 صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان - للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي - 739 - تحقيق شعيب الأرناؤوط 0 الطبعة الثالثة - 1418 هـ - 1997 م - مؤسسة الرسالة - بيروت 0
- 17 صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري - 261 هـ 0 دار إحياء التراث العربي - بيروت 0
- 18 العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني - 385 هـ 0
- 19 الكامل في ضعيف الرجال - للإمام الحافظ أبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني - 365 هـ 0 دار الفكر - للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة

- الثانية 0
- 20 كشف الإسناد عن زوائد البزار على الكتب الستة - للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي - 807 هـ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي - مؤسسة الرسالة 0
- 21 مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي - 807 هـ 0 دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الثالثة - 1402 هـ - 1982 م 0
- 22 مساويء الأخلاق للخرائطي - دار المعرفة - بيروت 0
- 23 المصنف للحافظ الكبير أبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني - 211 هـ 0 تحقيق - حبيب الرحمن الأعظمي - المكتب الإسلامي 0
- 24 المعجم الأوسط - للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني - 360 هـ 0 تحقيق أيمن صالح شعبان ، سيد أحمد إسماعيل - دار الحديث - القاهرة 0
- 25 المعجم الكبير - للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني - 360 هـ 0 حققه حمدي عبدالمجيد السلفي - الطبعة الثانية 0
- 26 المنتقى - للإمام الحافظ الحجة أبي محمد عبدالله بن علي بن الجارود النيسابوري 0 تخرج مسعد بن عبد الحميد بن محمد السعدني - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان 0
- 27 موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان - للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي - 807 هـ 0 تحقيق حسين سليم أسد الدار وعبد الله على الكوشك - دار الثقافة العربية 0
- 28 النهاية في غريب الحديث والأثر : للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ، محمود محمد الطناحي ، الناشر : المكتبة الإسلامية 0

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

v المقدمة 1

v الفصل الأول : (الدراسة الحديثية) 2

v الأحاديث المرفوعة

v رواية جابر بن عبدالله 2

v رواية أم سلمة 4

v رواية أبي هريرة 6

v رواية ابن عباس 8

v رواية عبدالله بن مسعود 9

- v رواية خزيمة بن ثابت 10
- v رواية علي بن طلق 13
- v رواية عمر بن الخطاب 15
- v رواية عبدالله بن عمرو بن العاص 16
- v رواية أبي بن كعب 18
- v رواية عقبة بن عامر 19
- v رواية أبي سعيد الخدري 20
- v رواية أخرى لأبي هريرة 22
- v رواية أخرى لابن عباس 25
- v رواية عمران بن حصين 26
- v رواية سمرة بن جندب 27
- v (المبحث الثاني) :
- v الآثار ودراستها 28
- v أثر أبي الدرداء 28
- v أثر ابن عباس 29
- v أثر ابن مسعود 30
- v أثر أبي هريرة 31
- v أثر ابن سلمة بن عبدالرحمن وابن المسيب 32
- v أثر عطاء بن أبي رباح 33
- v أثر مجاهد 34
- v (الفصل الثاني) :
- v الدراسة الفقهية 35
- v قول الجمهور وأدلتهم 35
- v من الكتاب العزيز 35
- v من السنة النبوية 36
- v من المعقول 36
- v دليل الاستصحاب 39
- v دليل القياس 39
- v دليل الاجماع 39
- v أقوال أهل العلم في ذلك 41
- v قول المبيحين وأدلتهم 45
- v من قال بالجواز مع الكراهة 46
- v الشيعة الإمامية 46
- v أدلتهم من المعقول 47
- v جواب الجمهور على المبيحين 48
- v الجواب عما نقل عن ابن عمر من القول بالاباحة 50
- v الجواب عما نقل عن الإمام مالك من القول بالاباحة 54
- v الجواب عن قصة المناظرة بين الشافعي ومحمد بن الحسن في الإباحة 56
- v جملة الأحكام التي تتعلق بالوطء في الدبر 58
- v (الفصل الثالث) :
- v الدراسة الطبية 63

٧ نظرة الطب الحديث للإتيان في الدبر 63
٧ الخاتمة 67
٧ الفهارس 69